مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الثاني والثمانون
(ديسمبر 2022)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثاني والثمانون - ديسمبر 2022

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عبيـــر عبدالمنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر

أ/ رانـدا نـوار وحـــــدة النشـــر

أ/ زينب أحمد وحـــــدة النشـــر

أ/ رشـا عاطف وحـــــدة النشـــر

أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتـابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إســلام أشـــرف وحـــــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 82

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
1- **مواكب الخزينة الإرسالية واحتفالاتها في مصر إبَّان العصر العثماني (923-1213هـ/1517-1798م)** ..... د. شيرين مصطفى الشافعي	3-52
2- **السياسة الكويتية ومواجهة جائحة كورونا «في ضوء متغيرات النظام الدولي»** ..... د. استقلال دليل العازمي	53-98
3- **المياه كأحد المرتكزات الاقتصادية والسياسية في السياسة الإسرائيلية** ..... د. أحمد جمعة عبد الغني حسن د. رامي علي محمد عاشور	99-130
4- **دور النخبة النسوية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية (1979م- 2005م)** ..... الباحثة/ أميمة إبراهيم عزت	131-196
5- **تجارة الأسماك وملحقاتها في مصر في العصر العثماني** ..... د. خالد حامد أبو الروس	197-220
• **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDIES**	
6- **تقييم استخدام الطاقة الشمسية في دعم شبكة الكهرباء الوطنية لمحافظة بغداد** ..... أ.م.د. علاء محسن شنشول	223-248

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

7- مصطلحا الجيد والرديء في كتب إعراب القرآن الكريم «دراسة تحليلية» **292-251**

الباحث/ إبراهيم محمد نجيب إبراهيم

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

8- **تقدير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية في مصر** **346-295**

د. سامح محمد عبد السلام قنديل

د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام

- **الدراسات الفنية TECHNICAL STUDIES**

9- **التجربة العراقية في صناعة آلة الكمان «رياض الفؤادي أنموذجًا»** **388-349**

م.د. زينب صبحي عبد حسين

10- **التكعيبية بين التحليلية والتركيبية** **418-389**

الباحثة/ سحر عبدالكاظم غانم

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

11- TRACCE ARABE NELLA LETTERATURA TOSCANA: CASI DEL TRECENTO FIO RENTINO **3-28**

Dr. Bahaa Najem Mahmood

دور النخبة النسوية في إيران

بعد قيام الثورة الإسلامية

(1979م- 2005م)

THE ROLE OF THE FEMINIST ELITE IN IRAN AFTER THE ISLAMIC REVOLUTION (1979 AD - 2005 AD)

الباحثة/ أميمة إبراهيم عزت

باحث دكتوراة في العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

Researcher/ Omayma Ibrahaim Ezzat

PHD In Political Sciences

Faculty of economics and political sciences

Cairo University

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

أثرت التطورات، والتغيرات التي لحقت بالنظام السياسي الإيراني بعد الثورة في دور المرأة، وفي تكوين النخبة النسوية، وعلى الرغم من القيود التي واجهتها النساء في المجالات المختلفة؛ فإنَّ ذلك دفعهن إلى اتخاذ جهود متضافرة لاختراق الساحة العامة، والتأثير في سياسات النظام، وفي العملية السياسية في مختلف المراحل؛ فتزايدت الأنشطة النسوية في مختلف قطاعات المجتمع.

وفي ضوء تصاعد قضية الإصلاح واحتلال المرأة موقعًا مؤثرًا فيها، وانتقال الجدال حولها إلى الدوائر غير الرسمية مثل: المثقفين، والمنظمات غير الرسمية، والجماعات الحقوقية كجمعيات حقوق المرأة، وغيرها؛ برز دور النخبة النسوية في إيران، التي تمثلت في الشخصيات النسائية الأكثر بروزًا في المجتمع، والناشطات النسويات في الحقول والمجالات المختلفة اللاتي حاولن التأثير على الساحة السياسية. ولقد أثرت التغيرات التي مرَّ بها النظام السياسي على استراتيجيات هذه النخبة، وتطور دورها، بدءًا من مقاومة تهميشها بعد الثورة، ثم تصاعد دورها مع اتجاه النظام نحو الاعتدال.

وتأثرت هذه النخبة بالتغيرات في سياسات النظام، كما حاولت التأثير في النظام السياسي عبر المناصب التي تقلدها أفرادها على المستوى الرسمي في أجهزة الدولة ومؤسساتها، أو على المستوى غير الرسمي عبر المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات، إضافة إلى دور المنظمات والجمعيات النسوية. ورغم أنَّ هذه الاستراتيجيات نجحت في الضغط في بعض القضايا؛ مثل: التغييرات التي طالت بعض القوانين التمييزية ضد المرأة؛ فإنَّه بصفة عامة تتوقف حدود الدور الذي يمكن أنْ تؤثر من خلاله المرأة في عملية الإصلاح وسياستها على طبيعة النظام السياسي، ومدى ما يسمح به النظام من حريات.

Abstract:

The developments and changes that occurred in the Iranian political system after the revolution affected the role of women and the formation of the feminist elite and the feminist movement as a whole, and despite the restrictions That woman faced in various fields, she pushed it to take concerted efforts to penetrate the public arena and influence the regime's policies, and it tried to influence the political process In various stages, and increased women's activities in various sectors of society

In light of the escalation of the issue of reform and the transfer of debate about it to informal circles such as intellectuals, Non-governmental organizations and human rights groups such as women's rights associations and others. In this context, the role of the informal feminist elite in Iran emerged, represented by the most prominent female figures in society and feminist activists in various fields who tried to influence affairs on the political or societal arena, and they relied on many tools that ranged from negotiation to resistance.

This elite was affected by changes in the regime's policies and tried to influence the political system through the positions they held at the official level in state agencies and institutions or at the informal level, such as participating in demonstrations and protests, trying to influence the conduct of the electoral process and amending discriminatory laws against women, in addition to The role played by women's organizations and associations, and although these strategies have succeeded in pressuring some issues, such as the changes that affected some discriminatory laws against women, and putting them up for discussion, but in general the limits of the role in which women can affect the policies and the reform process depends on the nature of the political system and to what extent The system allows freedom.

مقدمة:

شهد النظام السياسي الإيراني بعد الثورة تغيرات سياسية، واقتصادية واجتماعية، وثقافية، وأيديولوجية أثرت في وضع المرأة على كافة الأصعدة، فيما يتعلق بمشاركتها السياسية وتأثيرها على السياسات العامة للنظام، وفيما يتعلق بحرياتها الشخصية، وحقوقها في إطار القوانين، وفيما يمس دورها الاقتصادي وموقف قوانين العمل منها. ومن جهة أخرى؛ فإنه في ظل تصاعد قضية الإصلاح، واحتلال المرأة موقعًا مؤثرًا فيها برز دور النخبة النسوية في إيران التي تمثلت في الناشطات النسويات في الحقول والمجالات المختلفة؛ حيث اخترقت المرأة سوق العمل، والساحة السياسية، واستندت على أدوات عديدة تراوحت ما بين التفاوض والمقاومة، وتنقلت الناشطات النسويات في اتجاهات متعددة، واهتممن بالقضايا الحيوية سواءً أعلى المستوى الاجتماعي، أم القضايا التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية والسياسية. وتزايدت الأنشطة النسوية في مختلف قطاعات المجتمع. وعلى الرغم من القيود التي واجهنها؛ فإنَّ ذلك دفعهن إلى اتخاذ جهود متضافرة لاختراق الساحة العامة، والتأثير في سياسات النظام.

المشكلة البحثية:

تتمثل خلال البحث في دور النخبة النسوية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية، وتأثير التطورات والتغيرات التي طالت النظام في تكوينها، وفي دورها في التأثير على سياسات النظام، وفي عملية الإصلاح منذ قيام الثورة الإسلامية حتى نهاية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، وهي الفترة التي شهدت حراكًا نسويًّا بفعل الفرص التي أتيحت للمرأة الإيرانية، وذلك لمعرفة طبيعة هذا الدور خلال هذه الفترة.

التساؤلات البحثية:

- ما السياقات والعوامل التي نشأت في ظلها النخبة النسوية في إيران؟
- ما تأثير التطورات والتغيرات داخل النظام السياسي في تكوين النخبة النسوية الإيرانية ودورها؟
- ما الوسائل والأدوات التي اتبعتها النخبة النسوية للتأثير في سياسات النظام السياسي؟

الدراسات السابقة:

يمكن تصنيف الدراسات التي تناولت المرأة الإيرانية على النحو التالي:

- **أولًا: دراسات خاصة بالمرأة وعملية الإصلاح السياسي في إيران:**

1- Parvin Paidar: "Gender of Democracy: The Encounter between Feminism and Reformism in Contemporary Iran", (Democracy, Governance and Human Rights Programme Paper, Number 6, October 2001)

تقدم Parvin Paidar في كتابها تحليلًا نقديًّا للفكر السياسي النسوي والإصلاحي خلال فترة الرئيس الإيراني الإصلاحي السابق محمد خاتمي؛ حيث وضعت النسوية والإصلاح في سياقهما التاريخي، وحللت العلاقة بين هاتين الحركتين، وخلصت الكاتبة إلى أنَّ المرأة لعبت دورًا رئيسًا عبر التأثير الكبير الذي أحدثته أصوات النساء في انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، ومنذ ذلك الحين واجهت النساء تحديًّا في خلق مساحة نسوية في مواجهة السياسات التي تميل إلى تهميش قضايا الحركة النسوية.

2- **محمد خاتمي: "المجتمع المدني: مقاربات في دور المرأة والشباب"، ترجمة: سرمد الطائي، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 2001م)**

يقدم محمد خاتمي في كتابه قضية المرأة في إطار قضية الإصلاح بصفة عامة، ويطرح أفكارًا شكلت جوانب مهمة من مشروعه الإصلاحي الذي قاده خلال

فترة رئاسته لإيران. ويؤكد خاتمي إمكانية تقديم نموذج لدور المرأة الإيرانية وموقعها عبر تهيئة الأجواء السياسية والاجتماعية في البلاد، وممارسة حرية التعبير، والسماح للمرأة بالقيام بدورها في عملية الإصلاح، ويرى أنَّ فصل قضية المرأة ودورها عن عملية الإصلاح يؤدي إلى زيادة المشكلات الخاصة بالمرأة، وإلى زيادة الحاجة إلى أساليب أكثر صعوبة لمعالجتها.

3- عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008م)

يناقش الكتاب طبيعة العلاقة بين تطور الخطاب السياسي الرسمي الإيراني، والواقع الفعلي للمرأة، ومدى تأثير ذلك على مساحة دور المرأة الذي حصلت عليه في الثمانينيات، والتسعينيات، ويستعرض الكتاب مفهوم المشاركة السياسية والنسوية الإسلامية، كما تناقش المؤلفة موضوع المرأة الإيرانية بين الخطابين الثوري والإصلاحي؛ فقد شدَّد بعض منظري الثورة الإيرانية على مناقشة قضايا المرأة ضمن الإطار العام لقضايا المجتمع، وعدِّها جزءًا من المشروع الإصلاحي.

ثانيًا: دراسات تتعلق بأهمية دور المرأة الإيرانية السياسي:

1- الإمام الخوميني، مكانة المرأة في فكر الإمام الخوميني، (مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخوميني، 1996م):

يشمل الكتاب مجموعة من خطب، وأحاديث الإمام الخوميني التي تتناول حقوق المرأة في الإسلام، ودورها في بناء المجتمع الإسلامي، ونشاطها في المجالات السياسية والاجتماعية، وحثَّ الإمام الخميني النساء على الإسهام في القضايا السياسية والمجتمعية، وثمَّن الإمام الخوميني دور المرأة في انتصار الثورة الإسلامية، والتحول الذي أوجدته الثورة لدى النساء وتصدرهن للنهضة.

2- فريبا عادل خواة، الثورة تحت الحجاب: النساء الإسلاميات في إيران"، ترجمة هالة عبد الرؤف مراد، (القاهرة: دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1995م):

انطلقت الدراسة من مشاركة النساء إلى جانب الرجال في الثورة الإسلامية الإيرانية، واهتمت – تحديدًا– بالجماعات النسائية التي تشكلت بعد الثورة، وألقت الضوء على وضع المرأة الإيرانية التي كانت شريكًا أساسيًّا في الثورة ، وفي قلب الأحداث.

3- Parvin Paidar," women and political process in twentieth century Iran", (Cambridge: Cambridge university press, 1995):

اهتمت الدراسة بدور النساء في العملية السياسية في القرن العشرين، وأكدت أنَّ الجهود التي بذلتها النسويات أجبرت النظام على إعادة النساء إلى النظام، ولو في شكل معدل؛ رغم إلغاء الكثير من التقدم الذي حدث في وضع المرأة خلال الفترة البهلوية. وتؤرخ الكاتبة لدور المرأة خلال المراحل المختلفة بعد الثورة.

- **ثالثًا: دراسات خاصة بسيَر تناولت شخصيات نسائية بارزة:**

يتناول هذا النوع من الدراسات سيَر عن شخصيات نسوية بارزة شكلت النخبة النسوية الإيرانية، سواءً أكانت **سيرًا ذاتية** كتبتها نساء إيرانيات بارزات، **أم سيرًا كُتبت عن نساء بارزات** أثرن في المجتمع، وناضلن من أجل طرح رؤاهن الإصلاحية، وأثرن في المجتمع الإيراني والنظام السياسي، ومن هذه السيَر:

1- **"إيران تستيقظ: مذكرات الثورة والأمل"، ترجمة حسام عيتاني، (لبنان: دار الساقي، الطبعة الثانية ٢٠١١م):** هي السيرة الذاتية التي كتبتها **"شيرين عبادي"** المحامية البارزة الحائزة على جائزة نوبل في عام 2003م، والمعارضة التي تجاوز صدى صوتها حدود إيران. تؤكد شيرين عبادي أنَّ هذه المذكرات تضمنت عددًا

كبيرًا من الأحداث، والوقائع التي مرت بها الجمهورية الإسلامية، وأثرت في حياتها، ورغم تعرضها للتهميش؛ فإنها ظلت تحفر لنفسها دورًا مهنيًّا وسياسيًّا.

2- **كاميليا سيرة إيرانية (لبنان: دار الساقي، 2012م):** هذه السيرة يعتبرها البعض سيرة شعب بأكمله؛ حيث تسرد كاميليا حياتها في ظل النظام الإيراني بعد الثورة الإسلامية؛ إذ فضلت عائلتها البقاء في إيران، وتصور معاناتها جراء اتهامها بتهديد الأمن القومي بسبب كتابتها في الجريدة الإصلاحية "زان"؛ فسجنت ثم خرجت لتكافح مجددًا، وتحقق هدفها المنشود.

الإطار النظري (المفاهيمي):

1. مفهوم النخبة:

يعد مفهوم النخبة أحد المفاهيم الكاشفة لطبيعة النظام السياسي، ومدى تطوره، ويسهُم في فهم العمليات السياسية واتجاهاتها. ولقد ركزت معظم التعريفات الخاصة بالنخبة على النخبة السياسية، أو من هم في موقع السلطة؛ لكن عدة تغيرات طرأت بعد ذلك على مفهوم النخبة؛ حيث عاد غير مقصور على النخب السياسية فحسب؛ فقد بدأ الحديث عن مفهوم النخب المتعددة الذي يفترض أنَّ القوة موزعة على كل الجماعات دون أنْ تحتكرها جماعة واحدة، كما يفترض أيضًا وجود نخب استراتيجية في ميادين الحياة المختلفة، كالاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والمجتمع المدني، ولكل واحدة من هذه النخب وظيفتها المهمة في مجالها عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي السياسي، بدءًا من النخبة السياسية الحاكمة، مرورًا بما يُطلق عليه النخب الوسيطة (كجماعة المثقفين، والعلماء، والمفكرين)، انتهاءً بالنخب المحلية على مستوى المدن الصغيرة والقرى. وهناك نخب اجتماعية غير حاكمة تضم خليطًا من النخب المهنية (قادة النقابات)، والمدنية (مؤسسات المجتمع المدني)، والنسوية (الناشطات في الحقل النسوي)[1].

وجدير بالذكر أنَّ هناك تغيرات طالت النخبة الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية في عام 1979م، جعلها تنطوي على تعقيدات كبيرة بعد أنْ كانت قاصرة على أسرة واحدة في العهد الملكي، وأحدثت هذه النخبة الجديدة تغيرًا كبيرًا في الحياة الإيرانية على صعيد السياستين الداخلية والخارجية[2].

2. مفهوم النسوية:

يعرف معجم Hachette النسوية بأنها "منظومة فكرية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن، كما يعرفها معجم ويبستر على أنها "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتسعى بوصفها حركة سياسية إلى دعم حقوق المرأة واهتماماتها، وإزالة التمييز الجنسي الذي تتعرض له[3].

كما تُعرف بأنها حركة ذات مضمون فلسفي وفكري، تهدف إلى وضع المرأة في موقع الفاعل في المجتمع. كما يمكن أنْ تُوصف النسوية بأنها نظرية تقدر فيها النساء وإسهاماتهن، وتقوم على المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الرجال والنساء، أو هي حركة تضم نساءً ورجالاً يرغبون في عالم عادل دون حدود تقوم على أساس النوع.

وتعرفها Sara Gamble في كتابها "النسوية وما بعد النسوية feminism" "and post feminism بأنها "حركة سعت إلي تغيير المواقف من المرأة قبل تغيير الظروف القائمة، وما تتعرض له النساء من ظلم بوصفهن مواطنات؛ على المستويات القانونية والحقوقية، في العمل، وفي التعليم، وفي المشاركة في السلطة السياسية والمدنية"[4].

3. النخبة النسوية:

يرى عدد من الباحثين أنَّ هناك نخبًا نسوية تقود نساء العالم، في إطار ما يسمى بالحركة النسوية ، والدفاع عن حقوق المرأة، وأنَّ هذه النخبة النسوية موجودة

وفاعلة في النخب المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية، وليست منعزلة عن النخب الأخرى في المجتمع؛ فقد استطاعت النساء أنْ تصل إلى العديد من المناصب العليا والقيادية على مستوى الدول والحكومات والأحزاب وسلك القضاء، وفي مجال المال والأعمال(5).

ولقد أوردت بعض الدراسات التي تناولت النخبة النسوية عددًا من التعريفات لها؛ فهي أولئك النسوة اللائي يشكلن جماعة نسائية متميزة، ويشغلن مواقع قوة ونفوذ في المجتمع في مجالات متعددة؛ سياسية، واجتماعية، وثقافية، ولهن علاقات بالجماعات والطبقات الأخرى التي تشكل المجتمع وتشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير في صناعة القرار، أو هي الصفوة من سيدات المجتمع العاملات في المجال العام لخدمة أهداف المرأة وقضاياها (6).

ترتبط فاعلية النخبة النسوية بفاعلية النساء بشكل عام في المجتمع؛ فعمل النخبة النسوية يستهدف فئة النساء لمزيد من تحسين أوضاعهن، ويتوقف نجاح النخبة النسوية على مدى استعداد جمهرة النساء وقبولهن وتفاعلهن، وكذا المجتمع ككل. وتصل المرأة إلى مواقع النخبة في المجتمع بطرق وأساليب عديدة؛ بعضها ينبع من قوتها المستمدة من أصولها العائلية، أو إنجازها، أو محاولة المقاومة لإيجاد منافذ إلى مواقع القوة في المجتمع.

ويمكن تعريف **النخبة النسوية في إيران** بأنها "الشخصيات النسائية الأكثر بروزًا في المجتمع الإيراني" التي حاولت التأثير على مجريات الأمور في الساحة السياسية أو المجتمعية بصفة عامة، عبر التواجد في مراكز سياسية واجتماعية واقتصادية داخل المجتمع تسمح لها بالتأثير في عملية صناعة القرارات في مختلف المجالات، وفي عملية الإصلاح السياسي على وجه الخصوص، وهي النخبة النسوية الرسمية، أو الشخصيات النسائية التي امتلكت مهارات وقوة تأثير في المجتمع، دون أنْ تتبوأ منصبًا؛ بل ناهض بعضهن وعارضن سياسات النظام، وامتلكن من التأثير

المجتمعي ما كان له مردود بالتأثير في عملية الإصلاح السياسي، وهي النخبة النسوية غير الرسمية التي هدفت إلى التأثير في النخبة السياسية؛ ومن ثم القرارات السياسية والتشريعات.

مقدمة:

ظهرت الحركة النسوية في إيران في بداية القرن العشرين، وتطورت عبر مراحل متعددة، واتخذت في البداية شكل منظمات نخبوية مدنية، وأحيانًا أيديولوجية، وبدأت الحركة عبر نخبة النساء المتعلمات في المدن، واستمرت في استهداف النساء في المراكز الحضرية، وكانت معظم ناشطات الحركة من الطبقات العليا والوسطى العليا، وكانت الحركة في البداية بعيدة عن النساء من الطبقات التقليدية والدنيا؛ لكن بعد قيام الثورة الإسلامية، أثرت التطورات والتغيرات التي لحقت بالنظام السياسي الإيراني في تركيب النخبة النسوية ومكانتها، وفي دور المرأة بصفة عامة بوصفها إحدى القوى المؤثرة بشكل غير مباشر في عملية صنع السياسات، وفي اتخاذ القرار السياسي، وفي الخطاب السياسي.

وجدير بالذكر أنَّ الجدال حول الطلب المتزايد للإصلاح السياسي في إيران لم يعد قاصرًا على النخبة السياسية فقط؛ بل أصبح أيضًا يتركز في دوائر غير رسمية؛ مثل النشطاء والمثقفين، والجماعات الحقوقية كجماعات المرأة، والجماعات المعارضة، والمنظمات غير الحكومية.

أولاً: تأثير قيام الثورة الإسلامية على تكوين النخبة الإيرانية:

يعد النظام السياسي الإيراني الذي تكون بعد الثورة نظامًا فريدًا؛ حيث اعتمد دستور الجمهورية الإسلامية – الذي أُسس عام 1979م- على حكم رجال الدين من منطلق الحق الإلهي، وعلى نظام ولاية الفقيه بوصفه أيديولوجية للنظام طورها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "آية الله الخميني"، وقد كان تأثير هذه الأيديولوجية قويًّا في

تشكيل السياسة فيما يخص القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقضايا السياسة الخارجية.

وقد شارك في الثورة تحالف من قوى متعددة؛ إسلامية، وعلمانية، وليبرالية، ويسارية؛ وأحدثت الثورة تغييرات أساسية في تكوين النخبة السياسية في إيران؛ حيث استُبدل أعضاؤها ذوو التوجه العلماني في النظام السابق برجال الدين، وسمحت تطورات فترة ما بعد الثورة للنخب والجماعات بإيجاد قواعد وأسس جديدة لها، وساعدت مشكلات المجتمع على إدراك الحاجة إلى إحداث تحولات رئيسة في أيديولوجياتها وممارساتها[7].

وعلى عكس الشكل المطلق للحكم في أثناء فترة الشاه؛ فإن شرعية مؤسسات الدولة بعد الثورة استُمدت من القانون الإسلامي، وظلت هناك توترات متوراثة داخل هيكل مؤسسات الدولة؛ فلم يكن هناك تمييز واضح للكفاءات والولايات على السلطة بين المؤسسات والجماعات السياسية، وفي الوقت نفسه أجرت الجمهورية الإسلامية انتخابات رئاسية وبرلمانية منتظمة، مع خيار محدود من المرشحين، ووجود نقاش برلماني مفتوح [8].

وجدير بالذكر أنَّ في إيران عدة تيارات سياسية تشكل النخبة السياسية وتتنافس على السلطة، وتمثل الاقترابات المختلفة للاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، والسياسة الخارجية المصالح المادية والأيديولوجية لأعضاء التيارات، وتعكس آراءهم في القضايا المختلفة، وتعتمد مشاركة أي تيار سياسي في صياغة السياسات على كيفية سيطرة تيار أو تحالف من التيارات على المؤسسات في فترة معينة من الوقت، ورغم أنَّ السيطرة على المؤسسات الجمهورية تحولت بين التيارات المختلفة؛ فإن الكيانات الدينية العليا والجيش والمؤسسات الدينية؛ كانت- منذ قيام الثورة- تحت سيطرة التيار المحافظ الذي كان له تأثير حاسم في حكم مؤسسات الدولة، وفي صياغة السياستين الداخلية والخارجية، ودعمت هذه التيارات الخميني والثورة

الإسلامية؛ لكنها لم تتفق بشكل كامل على القضايا السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، وقضايا السياسة الخارجية، وكان هناك تداخل بين التيارات[9].

وبعد نجاح الثورة قُضي على القوى العلمانية، والليبرالية، وغيرها من القوى غير الإسلامية، وأحكم التيار الديني قبضته على السلطة، وطوال فترة حياة الإمام الخميني؛ كان قادرًا على الحفاظ على التجانس، وإدارة الانقسامات الأيديولوجية والتحكم فيها؛ وبالتالي منع الانقسامات الكبيرة والصراعات داخل النخبة السياسية؛ لكن بعد وفاته تعمقت الانقسامات داخل النخبة مع بروز رؤى مختلفة حول السياسة الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وأيضًا حول السياسة الخارجية، وظهرت الصراعات المفتوحة بين أعضاء النخبة حول القضايا السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وخاصة حول قضايا الديمقراطية، ودور الدين في السياسات، ودور رجال الدين في السياسة، ودور المرأة في المجتمع، وكذلك قضايا السياسة الخارجية. ونظرًا لاعتماد الجمهورية الإسلامية بعد الثورة على نظام ولاية الفقيه؛ فقد كان على النخبة السياسية أنْ تسن كثيرًا من القوانين والتشريعات ذات المرجعية الفقهية؛ وهو ما يؤدي إلى تعددها بتعدد التفسيرات الفقهية؛ وبالتالي عدم الاتفاق بين النخبة[10].

ويمكن التمييز بين ثلاث دوائر مركزية للنخبة السياسية الإيرانية بعد الثورة، لكل منها درجة من التأثير السياسي كالآتي:

1. النخبة الداخلية:

هي الدائرة الضيقة المحيطة بالنخبة، وتضم أعضاء النخبة السياسية الذين يحددون مسار الجمهورية الإسلامية؛ فهم يملكون سلطة اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالسياستين الداخلية أوالخارجية أو منعها، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أولويات السياسة العامة للدولة. وتتكون هذه الدائرة من المرشد الأعلى، وكبار رجال الدين، وتسيطر على مؤسسات الدولة التي يقوم المرشد الأعلى بتعيين رؤسائها مثل:

مجلس الخبراء، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، وكذلك رئيس السلطة القضائية، وقائد الجيش النظامي، ورئيس مؤسسة الحرس الثوري الإيراني، وممثلي المرشد الأعلى في جميع مؤسسات الدولة المهمة، ورؤساء التنظيمات الدينية المختلفة. وقد اصطبغت هذه الدائرة بالصبغة المؤسسية بعد الثورة، وأُضفت الشرعية عليها؛ فاكتسبت مكانة خاصة في النظام السياسي، وتحدد هذه الدائرة خطاب الجمهورية الإسلامية. وبانتهاء السنوات العشرة الأولى بعد الثورة عادت هذه النخبة وحدها لم تحدد المسار السياسي؛ إنما تفاعلت معها جماعات ونخب أخرى.

2. النخبة الإدارية:

تتكون من الأشخاص ذوي الصلة بالنخبة السياسية الذين اكتسبوا مكانة بارزة منذ الثورة وينفذون القرارات السياسية، ويمكنهم التأثير على عملية صنع القرارات الاستراتيجية، وتضم أيضًا موظفي الخدمة المدنية، وممثلي فروع الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وبالإضافة إلى الرجال؛ فقد لعبت النساء دورًا مهمًّا في النخبة الإدارية منذ الثورة الإسلامية، وتعد الروابط الأسرية للنساء أكثر أهمية في هذه الحالة؛ فعلى سبيل المثال زهراء الخميني ابنة الإمام الخميني كانت عضوة في مجلس الشورى الإسلامي، وناشطة في الحركة النسائية، وكذلك فائزة رفسنجاني ابنة الرئيس الراحل هاشمي رفسنجاني، وأيضًا كانت رابطة زينب ضمن النخبة النسائية للتيار المحافظ، وتقيَّم عضوات هذه النخبة وفقًا لإنجازاتهن السياسية؛ حيث تنافس عضوات النخبة بعضهن بعضًا.

3. نخبة الخطاب:

تتكون من أولئك الذين يؤثرون بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية صياغة السياسة، وصناعتها عبر الخطاب السياسي، ويسْهمون في وضع الأجندة أو جدول الأعمال في القضايا الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، وقضايا السياسة

الخارجية، وتتكون من رجال الدين خارج النخبة الداخلية، والأكاديميين، والكتاب، والصحفيين ذوي المكانة البارزة أو المثقفين؛ مثل: عبد الكريم سروش، ومحمد مجتهد شابستيري، ومحسن كديور، وكذلك الرئيس السابق محمد خاتمي الذي كان أيضًا جزءًا من نخبة الخطاب عندما كان وزيرًا للثقافة قبل توليه الرئاسة.

وتتقاطع التيارات السياسية المكونة للنخبة عبر هذه الدوائر الثلاثة، وجدير بالذكر أنَّ الروابط الشخصية والشبكات التقليدية تعد أكثر العناصر أهمية في تجنيد النخبة السياسية الإيرانية، خاصة النخبة الإدارية [11].

ثانيًا: تأثير الثورة الإسلامية في وضع المرأة ودورها:

انتقدت الجماعات الإسلامية– التي نمت خلال فترة السبعينيات– القمع السياسي للشاه، وخطته للتحديث على غرار الغرب، وربطه للتصنيع بالتغيير الثقافي، وأصبحت العدالة الاجتماعية والسياسية المحور الرئيس للجماعات المعارضة، وأقنعت تلك الجماعات العديد من النساء بالتضامن مع معارضي الشاه، واستُخدمت الخطب والطقوس الدينية لحشد النساء، وكسبت الثورة دعم النساء.

ولقد شاركت المرأة بكثافة في الثورة الإسلامية عام 1979م من الطبقات والمعتقدات الأيديولوجية كلها؛ حيث ضمت الثورة نساء الطبقتين الوسطى والدنيا، ونساء الطبقة العاملة، والنساء المنتميات إلى القوى الاجتماعية المختلفة، خاصة الطالبات واليساريات، وخرجت ملايين النساء في التظاهرات الجماهيرية جنبًا إلى جنب مع الرجال، وأسهمن بشكل فعال في إسقاط نظام الشاه[12].

وقد حفزت الثورة الإسلامية المرأة التقليدية التي تنتمي إلى العائلات الدينية على أنْ تدخل الساحة السياسية، ومنها إلى الساحتين الاجتماعية والإدارية؛ أي أنَّ الثورة لعبت دورًا مهمًّا في تحرير فئات نسائية لم تكن تثق في المؤسسات الثقافية والإدارية للنظام الملكي، ولم تقتصر المشاركة النسائية في الثورة على الثوريات من

الاتجاه الديني التقليدي؛ بل شاركت المرأة الإيرانية من كل الاتجاهات السياسية في المدن والمناطق الريفية [13].

وشاركت النساء في الثورة أملاً في تحقيق الوعود بأنْ تكون للمرأة حقوق متساوية مع الرجل، وقد أشاد آية الله الخميني بدور المرأة في الثورة، ووقوفها جنبًا إلى جنب مع الرجال، وأيد حقوق المرأة السياسية بوصفها واجبًا دينيًّا، وأراد أنْ يكون هناك وجود للمرأة في الساحات الثقافية والاقتصادية، وحتى العسكرية، مؤكدًا أنَّ دورها فعال في مؤسسات المجتمع، وفي الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتربوية، وغيرها.

وعلى عكس رجال الدين التقليديين شجع آية الله الخميني أنشطة المرأة في المجال العام، وشجع مشاركتها في كل المجالات، وانتقد معارضة التقليديين، وأكد أهمية إقرار الحقوق السياسية للمرأة للحصول على ولائها للنظام الإسلامي، وفي الاستفتاء على تأسيس الجمهورية الإسلامية أكد أهمية تصويت النساء، وأهمية إقناعهن بأنَّ ولاء المرأة سيصب حتمًا في دعم أفراد أسرهن من الذكور. ومارست النساء النشاط السياسي بعد الثورة، هذا بالإضافة إلى دورهن الحيوي في مساعدة الجرحى، وفي بعض الأنشطة الاجتماعية التي تخدم أهداف الثورة[14] .

وتمتعت النساء ببعض الحريات في الفترة القصيرة التي أعقبت الثورة في إطار ما تمتع به المجتمع ككل من حريات في ظل تعدد الاتجاهات داخل التحالف الثوري، وقد انخرط الجميع رجال ونساء في المؤسسات الاجتماعية التي سدَّت الثغرات والحاجات الاجتماعية المختلفة، مثل: مؤسسات دعم المستضعفين، والمؤسسات الثقافية والنسائية، ومؤسسات محو الأمية، ومؤسسات رعاية الشهداء والجرحى، وفي الوقت نفسه شجعت الثورة الأسر على إلحاق بناتهن بالتعليم، وانخفضت معدلات الأمية، وزادت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي؛ فوصلت نسبة الملتحقين بالجامعات من الفتيات إلى نحو 50% [15].

ومنح الدستور المرأة حق المساواة مع الرجل من الناحية القانونية في الحقوق الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وفقًا لمعايير الشريعة الإسلامية، كما منحها بعض الحقوق في القضايا الخاصة بها وذلك فيم يتعلق بحمايتها في مرحلتي الحمل والرضاعة، أو بإنشاء محاكم للحفاظ على كيان الأسرة، وغيرها من المواد المتعلقة بدورها الأسري، أمَّا دورها في المجتمع بصفة عامة وحقوقها فيه؛ فقد جاءت نصوص المواد بإقرار الحقوق بصفة عامة دون مساواة بين الرجل والمرأة؛ خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية [16].

وبعد سيطرة التيار الإسلامي على مقاليد السلطة في النظام الجمهوري بعد الثورة، واعتماد الدولة تدريجيًّا وبشكل متزايد على التفسير الديني المحافظ لدور المرأة؛ استُبعدت، وهمش النظام دور الجماعات النسائية التي لا تلتزم بالقوانين الدينية التي حددها النظام؛ بل ألغيت بعض الامتيازات والقوانين التي منها الشاه للنساء، وبدأ النظام يروِّج لصورة المرأة المسلمة وفقًا للثقافة التقليدية وخطابها، التي انحصرت في صورة الزوجة والأم بدلاً من صورة المرأة الناشطة على المستوى الاجتماعي، وأسهمت المساجد، وخطب الجمعة والكتب المدرسية في نشر الأيديولوجية السائدة، وفُرضت قيود اجتماعية صارمة على المرأة؛ منها فرض الزي الإسلامي (الشادور) الذي تولت اللجان الثورية مراقبة تنفيذ الالتزام به، كما طُبق الفصل بين الجنسين، وفُرضت قيود كبيرة على حقوق المرأة في الطلاق وفي حضانة الأطفال، ومُنعت المرأة من الوصول إلى بعض المناصب القضائية والسياسية؛ وفي مقدمتها مناصب الولي الفقيه، ورئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية؛ بل منعت النساء من دراسة بعض العلوم كالزراعة، والهندسة، والحقوق، وبعض فروع الطب، وحُرمت من المشاركة في بعض الألعاب الرياضية، أو مشاهدة الرجال وهم يمارسونها.

وقد خلقت هذه السياسات نوعًا من الاضطراب، والتناقض لدى كثير من الإيرانيات، ولم تستسلم النساء لهذا الوضع، وقمن بتظاهرات عديدة.[17]

وأصبحت مجالات عمل المرأة محدودة؛ لكن سُمح بدخول النساء المدارس الدينية، وارتفع عدد النساء الواعظات، وظهرت المجتهدات؛ لكن دورهن كان محدودًا، ولم يكن مسموحًا لهن بإصدار الأحكام. وأصبحت النساء ناشطات في المجال الاجتماعي، وفي المؤسسات الدينية والخيرية، وبعضهن تولى رئاسة هذه المؤسسات، وأغلبهن كان لديهن خلفية دينية، وصلات برجال الدين في النخبة السياسية[18].

ثالثًا: دور النخبة النسوية بعد الثورة الإسلامية:

ضمت النخبة الدينية التي تشكلت بعد الثورة فئة النساء الثوريات ذوات الخلفيات الدينية؛ اللاتي ينتمين إلى الشرائح التقليدية من الطبقتين المتوسطة والدنيا؛ اللتين استُبعدتا من المجال العام في ظل نظام الشاه السابق. وقد كان هناك حضور سياسي للنخبة النسوية الإيرانية؛ لكنه كان موزعًا بين الحضور في إطار السلطة الإسلامية من جهة، وفي إطار المعارضة –بعد استبعاد القوى السياسية الأخرى التي شاركت في الثورة– من جهة أخرى، والحضور في الشارع الإيراني ذاته من جهة ثالثة.

وحصلت النساء خلال هذه الفترة على عدد من المناصب في دائرة النخبة مثل: مكتب الشئون النسائية برئاسة الجمهورية (الذي يتولى تخطيط شئون النساء كلها وتنسيقها)، ولجان شئون المرأة التابعة إلى وزارة الداخلية، والمجلس الثقافي الاجتماعي النسائي التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الثقافية. وضم مجلس الخبراء المرأة عضوًا فيه، كما أصبحت مستشارة للهيئات، والمؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية القومية وغير الحكومية، وفي الوقت نفسه قوت النخبة النسائية من بين أقارب القادة الإسلاميين؛ لإظهار صورة معينة عن المرأة الإيرانية سواء أفي الداخل أم في الخارج؛ فالدخول إلى معترك السياسة والمجتمع بصفة عامة يكون عن طريق الزواج من أحد القادة، أو عبر رابطة الدم [19].

كما ضمت النخبة مجموعة محدودة من النساء في مراكز القوة في الجهاز البيرواقرطي للدولة ومؤسساته الفرعية، وبعضهن كن معروفات بحكم مناصبهن، ومؤثرات في السياسة العامة للدولة، وبعضهن كن مدافعات عن حقوق المرأة وفقًا للنظام الإسلامي، في الحدود التي تحددها الشريعة الإسلامية، ومن بين هؤلاء النساء كانت زوجة الإمام الخميني، وأيضًا ابنته زهراء؛ التي رأست المنظمة الحكومية للمرأة (جمعية نساء إيران)، والسيدة زهراء راهنورد–أيضًا– (رائدة في الحركة النسوية الإسلامية، وزوجة مير حسين موسوي رئيس الوزراء السابق)؛ التي كانت من أهم المدافعات عن حقوق المرأة، وزوجة الرئيس الإيراني السابق محمد رجائي، وزوجات بعض كبار القيادات السياسية في الجمهورية الإسلامية.

كما ضمت النخبة عدة خطيبات ممن كان لهن جمهور كبير؛ خاصة في منتديات الثقافة الإسلامية النسوية المسماة بالفاطميات (نسبة إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة الرسول عليه الصلاة والسلام)، وعبر تلك المنتديات أسهمت الخطيبات الأكثر تأثيرًا في تشكيل الوعي النسوي الجماهيري في المدن الكبرى، وبرزت في مجال الفقه بعض السيدات على رأسهن السيدة أصفهاني التي ألفت بعض الكتب في الأحاديث والتفسير والسلوك الإسلامي، كما كانت هناك اجتماعات أسبوعية للنساء (الأمهات والزوجات وبنات ممثلي مؤسسات البازار) مرتبطة بالمجالات الاقتصادية[20].

وشملت النخبة –أيضًا– عضوات مجلس الشورى الإسلامي؛ ففي أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي عام 1980م؛ رشحت 37 سيدة أنفسهن، ومن بين 270 عضوًا منتخبًا في المجلس الأول نجح أربعة نساء فقط ؛ هن: أعظم علائي طالقاني ابنة الراحل آية الله محمود طالقاني؛ التي أسست جمعية المرأة للثورة الإسلامية، ومنيرة جورجي، وجوهر شريعة ديستغيب؛ التي كانت ممثلة طهران في المجلس، وكانت أكثرهن نشاطًا، وكانت عضوًا في لجنة التربية والتعليم، وقد كرست

جهودها في المجلس للدفاع عن قضايا المرأة، وركزت بصفة خاصة على تطبيق المادة 21 من الدستور؛ التي تختص بتوفير ضمان خاص للأرامل والعجائز، وهو أمر مهم في ظل الحرب التي خاضتها الجمهورية الإسلامية مع العراق، وخلفت وراءها مئات الآلاف من الأرامل والعجائز بلا عائل، ومريم زعفرانى بهروزى Maryam Behruzi عضو المجلس منذ دورته الأولى حتى الرابعة؛ وهي واعظة، كما قادت جمعية زينب (هي جمعية دينية ذات نفوذ سياسي للنساء، منبثقة عن جمعية طهران لرجال الدين المقاتلين).

وجدير بالذكر أنَّ غالبية البرلمانيات –من المجلس الأول حتى المجلس الثالث– ينتمين إلى العائلات الدينية، ورشحهن الحزب الجمهوري الإسلامي وجمعية طهران التقليدية المحافظة، ورجال الدين المقاتلون، كما كنَّ داعيات بحماس إلى حكم ولاية الفقيه، وشاركن في الشبكات الدينية التقليدية المحافظة. وباستثناء جوهر شريعة دستغيب؛ التي حصلت على درجة الماجستير في الأدب؛ فإن باقي العضوات حصلن على تعليم ابتدائي ديني[21].

1. دور النخبة النسوية في المجالس التشريعية بعد الثورة:

حاولت عضوات مجلس الشورى الإسلامي فرض عدد من قضايا المرأة على ساحة النقاش العام في المجالس التشريعية؛ بل نجحت بعض العضوات في إصدار عدد من القوانين ذات التوجه الإيجابي، فيما يخص قضايا المرأة؛ فخلال المجلس الأول صادق مجلس الشورى الإيراني على 16 قانونًا خاصًّا بالمرأة، وقد اتسمت هذه القوانين بأنها قوانين تأسيسية لموقف النظام الإسلامي من المرأة، وقد تركزت معظم جهود البرلمانيات على تقديم الاقتراحات للدفاع عن حقوق المرأة؛ خاصةً فيما يتعلق بالأسرة؛ فقد كان قانون الطلاق واحدًا من القضايا المثيرة للجدل في المجلس الأول، وكذلك مشكلة النقص في دور الحضانة، ورياض الأطفال –وغيرها من مرافق رعاية

الأطفال– بوصفها واحدة من أهم المشكلات التي تواجه النساء العاملات اللاتي لهن أطفال صغار، وضغط بعضهن لإنشاء حضانات إضافية.

كما أسهم الوجود النسائي في مجلس الشورى في استصدار قانون يعطي المرأة الإيرانية حق رعاية أولادها في حالة استشهاد زوجها إذا رغبت في هذه الرعاية، بدلاً من انتقال الرعاية إلى الأجداد، كما صدر قانون يعطي المرأة التي تربي أطفالاً صغارًا الحق في العمل نصف الوقت بأجر كامل[22].

وانخفض عدد القوانين إلى 13 قانونًا في المجلس التشريعي الثاني، وأكدت مرضيه حديدجي دباغ *(Marzieh Hadidchi(Dabbagh أنَّ في المجلسين الثاني والثالث كان على البرلمانيات أنْ يقنعن أعضاء المجلس من الرجال، ثم أعضاء اللجان بصلاحية المقترحات قبل تقديمها إلى الجمعية العامة؛ فعلى سبيل المثال أعدت البرلمانيات مقترحًا يتعلق بالمساعدة المادية، والمعنوية للنساء اللاتي فقدن أسرهن في الحرب؛ لكن الأعضاء تراجعوا استنادًا إلى أنْ كل امرأة لديها أخ أو أب أو ابن يجب أنْ يدفع نفقتها، واستمر التفاوض عدة أشهر دون جدوى؛ لكن المجلس الرابع قد مرر المقترح نفسه، ثم تراجع عدد القوانين إلى 6 قوانين خلال المجلس التشريعي الثالث.

وأظهرت الحرب بعض التناقضات الكبيرة؛ فوفقًا للقانون كان العديد من أرامل الحرب يتخلين عن حضانة أطفالهن إلى عائلات أزواجهن، وهاجمت أعداد متزايدة من النساء هذا الأمر بعد زيادة عدد الأرامل بفعل الحرب، ومُرِّر قانون يمنح رعاية الأطفال القُصَّر لأمهاتهن الأرامل –حتى وإن تزوجن مرة ثانية– في عام 1985م، وأقر مجلس الشورى الإسلامي مشروع القانون في عام 1989م رغم معارضة التيار المحافظ؛ حيث تكفلت الحكومة بتوفير التمويل اللازم لتعليمهم عبر المؤسسات الدينية، وأُثير جدال آخر حول منح الرجال حق الطلاق، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق، ومُرِّر مشروع قانون يجعل الطلاق المسجل بإذن من

المحكمة فقط، ورغم أنَّ القانون لم ينكر طلبات الرجال للحصول على الطلاق أو يرفضها ؛ فإنَّه في بعض الأحيان كانت الأحكام نفسها ما يندد به رجال الدين بوصفها بدعة علماني تمر على المجلس كأنها إصلاحات إسلامية، وحتى عندما كانت قوة الإصلاح محدودة؛ فإنَّ المناخ السائد روَّج لمعاملة أفضل للمرأة فيما يتعلق بالحقوق القانونية [23].

وفي الوقت نفسه كانت بعض العضوات يعارضن بعض سياسات الحكومة تجاه المرأة أحيانًا؛ مثل أعظم علائي طالقاني التي كانت تدافع دائمًا عن حقوق المرأة، وكانت تنتقد السياسات التمييزية للحكومة؛ فقد أكدت أنَّ ثلثي النساء الإيرانيات يعشن، ويعملن في المناطق الريفية، ويتحملن عبئًا كبيرًا من النشاط الزراعي؛ ومع ذلك لا يسمح لهن بدراسة العلوم الزراعية في الجامعة؛ رغم أنَّ المادة 28 من الدستور تنص على أنَّ أي شخص يحق له أنْ يختار المهنة التي يرغب في العمل بها، شريطة ألا تتعارض مع الإسلام ومع المصالح العامة والمجتمعية، كما نصت المادة 43 من الدستور على التعهد بتوفير فرص العمل للجميع وفقًا للاحتياجات الاجتماعية. وقد أدى الفشل في تنفيذ هذا القانون بشكل صحيح إلى زعزعة ثقة النساء في الحكومة، بعد تقليص فرص العمل أمامهن.

وبالمثل شجبت زهرة رهنورد التمييز ضد النساء لأسباب دينية وسياسية، الأمر الذي يستند على الزعم بعدم توافر الوسائل الكفيلة بالاستثمار بشكل يساوي بين الرجال والنساء؛ حيث لا يخصص جزء كبير من الموارد للنساء. ونجحت طالقاني وأخريات في الحصول على دعم من بعض السياسيين البارزين مثل: وزير الداخلية السابق حجة الإسلام عبد الله نوري، الذي أعلن أنَّ الإسلام لا يضع أي قيود على مشاركة المرأة في المجالات العامة والسياسية والثقافية[24].

وجدير بالذكر أنَّ المرأة لم تفِد من الناحية العملية من الأجر المتساوي نظير العمل؛ فوفقًا للأحكام تدفع النساء المتزوجات ضرائب وأقساط تأمين على دخلهن أعلى

من الرجال، بينما تضطر النساء عادة إلى دفع مقابل الحضانة لأطفالهن، يفيد الرجل المتزوج من استحقاقات مالية ومكافآت أكبر؛ لأن الرجال هم عائلو الأسر، لكن بعد فصل عدد من النساء من الوظائف الحكومية التحقن بوظائف خاصة في الأعمال التجارية الصغيرة، وأصبحت النساء رائدات أعمال ناجحات، ودخل العديد منهن في المهن المختلفة، بما في ذلك التدريس الجامعي، والفن، والكتابة، وصناعة الأفلام، والعلوم، وصناعة الأدوية، والتدريس، والطب، والفنون [25].

جدير بالذكر أنَّ المجلس أعطى الأولوية الأولى إلى بقاء المرأة في المنزل ورعاية الأسرة؛ وفي الوقت نفسه أكد أنَّ الإسلام منح المرأة فرصة لتحقيق جميع إمكانياتها وتمكينها، وتوفير فرص عمل مناسبة للنساء في مجالات تناسب طبيعتهن، مثل: القبالة، والوظائف الطبية المماثلة، والتدريس (المادة 5 أ)، والصيدلة، والرعاية الاجتماعية، وأعمال الترجمة (المادة 5 ب). أمَّا الوظائف التي تناسب الرجال والنساء على قدم المساواة –مثل العمل في الخدمات البسيطة والصناعات التقنية–؛ فيكون العامل الحاسم فيها هو الخبرة والمؤهلات (المادة 5 ج)، وطالب المجلس بتمكين المرأة، بالإضافة إلى منحها أجرًا متساويًا مع الرجال في العمل.

وفي الوظائف المخصصة للمرأة طالب البيان الحكومة بالسماح للنساء بإجازة مدفوعة تمكنهن من الوفاء "بالتزامات الأمومة"، وأنْ تُخصص لهن ساعات عمل أقصر، ويكون سن التقاعد لهن مبكرًا، وغيرها من التدابير التي من شأنها الاعتراف بالعبء المزدوج للمرأة في العمل المنزلي غير المأجور والعمل مدفوع الأجر، وكذلك حق المرأة في الأمن الوظيفي، واستحقاقات البطالة، وأحكام الرعاية الاجتماعية (المادة 10)، وكذلك برامج إعادة تدريبها لتمكينها من العودة إلى سوق العمل (المادة 11)، وتوفير منظمات تعاونية لتسهيل عمل النساء في المنزل (المادة 12)، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها تمكين النساء من الوفاء بواجباتهن[26].

كما تمكنت طالقاني ورهنورد من إزالة العديد من القيود التي وضعت على تعليم النساء وعملهن؛ فمن خلال عضويتهما في المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذي يحدد السياسات على المستوى الوطني تمكنتا من صياغة سياسة توظيف المرأة في 11 أغسطس عام 1992م؛ حيث أُصدرت وثيقة رسمية عن توظيف النساء، واتبع المجلس سياسة التثقيف فيما يتعلق بتحرير النساء، والتركيز على المجالات التي يمكن لهن تحقيق مكاسب فيها، وأشاد بيانه الثوري بعودة المرأة إلى الساحة المجتمعية بعد ما عانته في ظل النظام البهلوي باسم الحرية[27].

2. المشاركة في الاحتجاجات والتظاهرات للمطالبة بحقوق عادلة للنساء:

تصاعدت المطالب ذات الصبغة النسوية على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والقانونية، وأصبحت هذه المطالب أكثر وضوحًا عندما أدركت الإيرانيات عقب الثورة أنَّ مطالبهن لا تتحقق، ولم تخفِ المرأة الإيرانية عدم رضاها عما وصلت إليه، وخاضت النخبة النسوية تحركات تسعى لإزالة القيود التي يواجهنها في المجتمع، وشكلن مكونًا أساسيًّا في الاحتجاجات التي ضمت عشرات الآلاف من النساء العاملات، وطالبات المدارس، والناشطات؛ لتحقيق مطالبهن على الصعيدين العام والخاص، وتغيير أوضاعهن، وتحقيق المساواة في جميع الحقوق السياسية والمدنية، وفي تولي المرأة للمناصب العليا وللوظائف في سلك القضاء، ورفض استخدام العنف ضد المرأة. وكانت القوات الأمنية غالبًا تواجه التظاهرات؛ لكن رغم ذلك استخدمت الناشطات النسويات الاحتجاجات وسيلة للضغط على الدولة، وكان أبرزها الاحتجاجات الجماهيرية ضد فرض الحجاب الإلزامي بعد الثورة، وحملة "مليون توقيع لإصلاح الدستور"[28].

وقد أسهمت تلك الاحتجاجات في إزالة بعض القيود التي فرضها القانون بخصوص فرض الحجاب بالقوة، كما أسهمت في تغيير وعي النساء. ولم يتوقف نضال النسويات والناشطات من أجل المساواة والحقوق الديمقراطية؛ فقد شاركت النساء من الطبقات المتوسطة الحضرية والشباب من كل الاتجاهات في كل من الحملات الانتخابية والاحتجاجات ضد نتائج بعض هذه الانتخابات، وعلى عكس المظاهرات التأييدية التي نسقتها الحكومة؛ فقد كانت هذه الاحتجاجات عفوية إلى حد ما، وركزت على التعددية وحقوق الإنسان والمرأة، والحقوق المدنية والديمقراطية.

وفي مواجهة رد الفعل العنيف للقوات الأمنية، والاعتقالات والسجن؛ رأت النخبة النسوية أهمية انتهاج استراتيجية جديدة، وظهرت حملة المليون توقيع للمناورة، ولمواجهة الضغط المتصاعد ضد النساء على المستويين الشخصي والمجتمعي، وهدفت إلى رفع القيود المفروضة على النساء، وخلقت نظامًا للتواصل بين العديد من الناشطات وبناء الثقة، وحرصت النساء والناشطات النسويات بصفة خاصة على الاحتفال سنويًّا باليوم العالمي للمرأة في 8 مارس عبر تظاهرات واحتجاجات في المدن الكبرى؛ للمطالبة بتحسين أوضاعهن [29].

وركزت الناشطات من كلا الاتجاهين الإسلامي والعلماني على تقديم النساء بوصفهن جهات فاعلة، وعلى كشف التمييز الذي يتعرضن له. وحاولت النسويات من الاتجاه الإسلامي الجمع بين أهمية دور المرأة داخل الأسرة، والمشاركة النشطة للمرأة في الحياة؛ الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، في حين عارضت المرأة من الاتجاهات العلمانية الحجاب، وسياسات الجمهورية الإسلامية التي تسببت في تقاعد شريحة كبيرة منهن من سوق العمل، وفي القبض على من تحدين النظام منهن، وكذلك تسببت في هجرة عدد كبير منهن إلى الخارج؛ حيث لم يستطعن تقبل سياسات النظام ومواكبتها[30].

3. دور الصحافة النسوية في دعم حقوق النساء:

كانت المجلات النسائية الموجهة إلى المثقفين وإلى النخبة السياسية –التي أسهمت فيها نخبة من النسويات مثل: زنان وفرزانه– فرصة لمقاومة القيود المفروضة على النساء، ومعارضة السياسات المناهضة للمرأة، وتقديم الآراء والمطالبة بحقوق متساوية في التعليم والعمل وفي المجالات العامة، وتأكيد ضرورة إجراء الإصلاحات القانونية والاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك في محاولة من الناشطات النسويات للضغط على النخبة التي لديها روابط مع الشبكات المهنية والعائلية[31].

وركزت الصحافة النسائية في ثمانينيات القرن الماضي على عدد من القضايا الاجتماعية، وكانت مجلة روز إي زان Ruz e–Zan بعد الثورة منبرًا لمعارضة قوانين الأسرة الجديدة، وانضمت إليها مجلة بيام إي هاجر Payam e– hagar؛ وقد دعمت المجلتان الحركة النسوية، ولعبتا دورًا مهمًّا في الدفاع عن حقوق المرأة، وكانتا صوت النساء في العديد من الموضوعات مثل: التمييز ضد المرأة في العمل، وفي الصحة، وفي التعليم، والعنف، وقانون الأسرة الجديد[32].

وعلى الرغم من القيود الصارمة المفروضة على الصحافة؛ فقد قادت الحملات الصحفية الدعوة إلى إصلاحات تتعلق بحقوق المرأة وحريتها؛ وهو ما كانت له نتائج إيجابية، ونجحت الناشطات في الضغط لتعديل بعض قوانين الأسرة لحماية النساء، كما استجابت السلطات السياسية، والدينية للضغوط في بعض الأحيان؛ وذلك نظرًا للتأثير الاجتماعي الكبير لهذه المجلات؛ فعلى سبيل المثال استجاب آية الله محمد يزدي رئيس المجلس القضائي السابق في مناسبات عديدة للحملات التي قادتها مجلتي زنان وزان إي روز؛ التي حللت وانتقدت النقائص القانونية، كما سمح للمحاكم المدنية بتعيين مرشدات قضائيات، وللمرة الأولى عُينت امرأة نائبًا للمدير العام لدائرة العدل في طهران، كما عُينت امرأة نائبًا لوزير الصحة العامة[33].

وكان لمناظرات الناشطات السياسيات التي نشرتها الصحف والمجلات النسوية تأثير مهم؛ فقد أكدت فائزة رفسنجاني أنَّ تفسيرات رجال الدين هي التي شرعت حظر وصول المرأة إلى المناصب المختلفة لا الإسلام، بالإضافة إلى ذلك دعمت هذه المناظرات المطالب الخاصة بالتغييرات القانونية، وبفصل النساء من العمل دون موافقتهن، وحرصت هذه المجلات على أنْ تصل إلى الرجال وصناع القرار، في محاولة للتأثير في مواقفهم تجاه النساء، وقدمت مقترحات حول كيفية تحسين ظروف المرأة، وحول تعبئة الناشطات ومحاولة استقطاب نخبة السلطة(34).

وخلال فترة الحرب مع العراق –التي مثلت عائقًا أمام تقدم النقاش حول حالة المرأة؛ حيث حشدت موارد البلاد لمدة ثماني سنوات لصالحها– عزت النخبة الدينية والسياسية الممثلة للنظام جميع أوجه القصور والمشكلات لظروف الحرب، واستخدمتها ذريعة وسببًا للمشكلات الاجتماعية للمرأة؛ فلم تفقد النساء خلال الحرب حقوقهن فقط؛ لكن واجهن–أيضًا–مشكلات اجتماعية هائلة؛ فلم تكن هناك سياسات اقتصادية واجتماعية، وثقافية محددة للمرأة، ولم يكن للنساء مكان في الخطة الأولى التي نُفذت خلال الحرب.(35)

والتزمت النساء الصمت مثل أي قوة اجتماعية خلال فترة الحرب؛ بفعل عمليات التعبئة ضد العدو الخارجي، وكانت هذه الفترة فرصة سانحة لإسكات الأصوات المنادية بحقوق عادلة للمرأة، وتهميش دورها السياسي، وإنْ قلت القيود على عمل المرأة للحاجة إلى العمالة، ووجدت كثير من النساء المتعلمات فرصًا وظيفية عديدة؛ خاصةً في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة، هذا بالإضافة إلى دورهن الحيوي في المساعدات التي قدمت أثناء الحرب(36).

ودعت الحكومة النساء إلى المشاركة بفاعلية على الجبهة الداخلية، وامتلأت الساحة العامة بملايين النساء للعمل متطوعات، ووضعت النساء كل جهدهن للوصول

إلى حالة الاكتفاء الذاتي عبر تبني استراتيجيات اقتصادية؛ تهدف إلى تقليل النفايات، وتوفير الغذاء للجميع، بالإضافة إلى جمع الأموال، وإنشاء صناديق خيرية محلية تجلب الموارد لمساعدة المجتمع، وإنشاء شبكة أمان اجتماعي تعتني بالفقراء، والمحتاجين، والنساء اللاتي يشاركن أزواجهن في الحرب. وترجع الزيادة في حجم العمل التطوعي الذي قامت به المرأة؛ ليس فقط نتيجة الاستجابة لدعوة السلطة الدينية؛ لكن بسبب تأثير برامج التحرير الاقتصادي، وانخفاض قدرة الدولة على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية [37].

ومع زيادة الضغوط الاقتصادية؛ ظهر العديد من الجمعيات والمؤسسات غير الرسمية في إطار العمل المجتمعي؛ لمساعدة النساء اللاتي فقدن عوائلهن، ولجمع التبرعات والمساعدات المالية لأسر الجنود، ولتهجير السكان من المناطق الحربية، والاشتراك في إعمار مناطق جديدة، وإرسال التبرعات لجبهات القتال، وانتشر العمل التطوعي النسوي، كما انتشرت الصحافة النسائية التي عنيت بقضايا المرأة في التعليم والعمل، وبمساعدتها لتدبير نفقات الأسرة في ظل استنزاف الحرب للطاقات الاقتصادية للبلاد[38].

4. دور المنظمات النسوية غير الحكومية:

لعبت المنظمات غير الحكومية –التي كانت تعمل في المقام الأول تحت قيادة زوجات وبنات المسئولين، كما دعمتها الحكومة– دورًا مهمًّا؛ حيث أدركت النساء إمكانية استخدام الزخم الذي قدمته الثورة لجلب قضايا المرأة إلى ساحة النقاش المفتوح، وأنشأت الرائدات النسويات بعض المنظمات والجمعيات من أجل مناقشة وضع المرأة وتبادل الخبرات والمشكلات؛ مثل جمعية حرية المرأة، وجمعية النساء المقنعين (Anjoman Zanaan–e Neqaabpush) [39].

وقد حاولت منظمات نسوية مختلفة الضغط من أجل تعديل عدة قوانين في الدستور، ورغم أنَّ أهدافها المعلنة كانت متعلقة بالمساواة إلى حد بعيد؛ فإنها كانت نشطة في أي حملة مستهدفة لحقوق المرأة، ورغم أنَّ بعض الناشطات قبلن قيادة الخميني، وأكدن ترحيبه بالتواجد النسوي في المجال العام؛ فإنَّ الجماعات والمنظمات النسوية انتقدت سياسات النظام بعد الثورة، والقيود المفروضة على النساء، والعنف الموجه ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين(40).

ومع الانتكاسات اللاحقة وقمع النشطاء؛ سقطت معظم الجمعيات والمنظمات التي تشكلت خلال الثورة، وعلى الجانب الآخر مثلت بعض المنظمات الأخرى التابعة للحزب الجمهوري الإسلامي والجمعيات الخيرية النساء المنتميات للتيار الديني التقليدي (41).

ثم أصبحت المنظمات النسوية المعارضة في طليعة الكفاح، وبرزت العديد من النساء مدافعات من أجل الحرية والمساواة؛ مثل باري اردالان، وشهلا شركت، ومهرانجيز كار، وزهرة شجاعي، وأوضحت منظمة تحرير المرأة أنَّ النساء الإيرانيات لم ترضِهن التغيرات، وطالبن بإصلاحات كبرى، كما قامت الحركة التقدمية لتحرير المرأة بالعديد من الاحتجاجات ضد سياسات النظام التمييزية ضد المرأة(42).

أدى ضغط الجماعات النسوية إلى تأسيس العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية، وأجبر الحكومة على معالجة قضايا المرأة، وضغطت هذه المنظمات من أجل الحصول على أجور متساوية مع الرجال، ودعمت الحق في اختيار الملبس الشخصي، وإعادة العمل بقانون حماية الأسرة الذي صدر في عهد الشاه، والحق في العمل في الوظائف القانونية. واستمرت المنظمات النسوية المعارضة في وضع ضغوط متزايدة على الدولة، واستخدمت الدولة الحرب مع العراق (1980م– 1988م) مبررًا لقمع المعارضة، ومنعت كل المنظمات المعارضة بما فيها المنظمات الخاصة

بالمرأة، وقُبض على كثير من النشطاء وسُجنوا أو اعتقلوا، وتمكن عدد منهم من السفر إلى الخارج، وبدأ عدد من الناشطات النسويات في العمل السري[43].

وعلى الرغم من المشاركة النشطة للنساء في سنوات الحرب؛ فقد استمر تجنيد النساء وفقًا لأيديولوجية الدولة، وطغت قيم التفاني والتضحية؛ وهي القيم السائدة والمتجذرة في الثقافة الشيعية.

لكن بعد وفاة الإمام الخميني؛ اتُخذت تدابير اقتصادية أجبرت العديد من النساء على الدخول فى سوق العمل؛ مثل: تخفيض قيمة العملة، والخصخصة، وتدهور الخدمات الاجتماعية؛ ذلك لأنَّ بعض النساء اللاتي عملن على أساس التطوع لم يعدن قادرات على الحفاظ على عائلاتهن دون العمل بأجر، مع ارتفاع الفقر وانحسار التوظيف الرسمي للمرأة منذ التسعينيات[44] .

رابعًا: تأثير اتجاه النظام نحو الاعتدال والإصلاح الاقتصادي بعد نهاية الحرب مع العراق في دور النخبة النسوية الإيرانية:

ساعدت سياسة توسع الجمهورية الإسلامية في مجال التعليم –خاصةً خلال الفترة من عام 1990م إلى عام 2000م– مع ارتفاع نسبة الطالبات في التعليم العالي، بالإضافة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بمقدار الثلث بين الثمانينيات والتسعينيات– وذلك وفقًا لبيانات المركز الإحصائي الإيراني– على ظهور جيل نسوي من الشابات المتعلمات؛ يطمحن إلى المساواة والمشاركة في عملية الإصلاح، وفي صنع القرار في المجالات المختلفة[45].

كانت الدعوة إلى الإصلاح قد بدأت في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين؛ وذلك نتيجة تغيرات كان لها تأثير في محتوى السياسات وخطابها بعد وفاة الإمام الخميني، وبدأ عصر جديد سُمي عهد "إعادة الإعمار"؛ حيث أجبرت الحقائق

الاقتصادية والاجتماعية والديومجرافية النخبة السياسية على اعتماد استراتيجيات جديدة، وسمح النظام بحرية نسبية للصحافة، وبدأت المئات من المجلات والجرائد الجديدة في النشر، بما في ذلك المجلات النسوية؛ حيث مثلت النساء نسبة 13% من عدد الصحفيات خلال تلك الفترة، ونظمت الصحفيات أنفسهن على أسس مهنية، وأسسن جمعية الصحفيات، واتسع نطاق المناقشات حول حالة المرأة، وبدأت المؤتمرات بتنظيم جوانب مختلفة شملت قضايا المرأة والأسرة [46].

وفي عام 1988م تأسس المجلس الثقافي للمرأة برئاسة الرئيس الراحل هاشمي رفسنجاني؛ لتشجيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وفي عام ١٩٩٢م أُنشيء مكتب شئون المرأة بوصفه مكتبًا فرعيًّا من الرئاسة؛ للكشف عن المشكلات المتعلقة بالمرأة، واقتراح حلول لتحسين أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أقام وزير الداخلية لجانًا لشئون المرأة، وركزت هذه اللجان على حقوق المرأة، والحصول على فرص عمل أفضل. ومن جهة أخرى برزت ناشطات نسويات على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بخطابات وأجندات حديثة؛ نتيجة متطلبات عصر ما بعد الحرب.

وجدير بالذكر أنه في النصف الثاني من الثمانينيات وبداية التسعينيات ظهرت مجموعتان سياسيتان، وثقافيتان داخل النخبة السياسية؛ أثارتا جدالاً جماهيريًّا حول الإصلاح في إيران؛ تمثلت المجموعة الأولى في التيار البراجماتي الذي ظهر بين النخبة الحاكمة، وقاده رفسنجاني، ودعمه رجال الدين التكنوقراط، وأجزاء من الطبقة الوسطى، وتكتلات من الجماهير ذات المعتقدات الليبرالية، وروَّج لإصلاحات في السياستين الداخلية والخارجية، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد، وأعطى الأولوية لحكم القانون والرخاء الاقتصادي والعمالة. وظهرت الجماعة الثانية بين

المثقفين العلمانيين المعارضين، وكانت معارضة لنظام ولاية الفقيه والمرشد الأعلى بوصفه صانع قرار مطلقًا، وتطلعت هذه الجماعات لإصلاح النظام [47].

ورغم أنَّ الإصلاح الاقتصادي كان على الأجندة الإيرانية منذ منتصف الثمانينيات؛ فإنَّه في عام 1989م بدأت النخبة السياسية –بعد انتهاء الحرب مع العراق– في النظر بجدية إلى مشكلات الاقتصاد وخسائر الحرب لتنمية سياسات تحسين الاقتصاد، كما ظهر خطاب بين النخبة الدينية المثقفة حول دور الإسلام ورجال الدين في السياسات، وكان للحركة النسوية والصحافة دور مؤثر على الخطاب السياسي، وطالبت قطاعات عريضة من الجماهير بإصلاحات ثقافية واجتماعية؛ وهو ما سمي بالقوة الدافعة الجماهيرية أو التعددية من أسفل؛ وهي القوة المحركة للحركة الإصلاحية في إيران[48].

وخلال عهد الرئيس السابق "هاشمي رفسنجاني" قلت القيود أمام المرأة خاصةً في مجالي التعليم والتوظيف؛ حيث كان داعمًا دور المرأة، وخصص جزءًا من خطب الجمعة لإبداء اهتمامه بقضايا المرأة وحقوقها، وأُتيحت المزيد من الفرص أمام المرأة للمشاركة في المجتمع؛ وهو ما أدى إلى تغييرات إيجابية في دورها ومكانتها، ووجدت النساء مساحة أكبر للعمل داخل الساحات السياسية؛ سواءً أداخل الهياكل الحكومية أم خارجها ؛ إذ عيّن الرئيس السابق رفسنجاني "شهلا جيدي" مستشارًا لشئون المرأة، ورئيسًا لمكتب استشاري يختص بالتنسيق والإشراف على الأمور المتعلقة بالمرأة كلها، وتقديم العون والمساعدة إلى النساء[49].

وكذلك عيَّن أول امرأة في المجالس المحلية (رئيسة بلدية)، كما طبق المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية حزمة من السياسات تجاه توظيف المرأة في عام 1992م، ورغم رفض بعض رجال الدين المتشددين لهذا الأمر؛ فقد فُتحت بعض المجالات التي كانت مغلقة أمامها؛ مثل: القانون، وزادت أيضًا نسبة النساء في

وظائف جديدة؛ مثل: قيادة سيارة الأجرة، وشجع رفسنجاني مشاركة المرأة في المجالات العلمية والتقنية؛ كالصيدلة، والطب وغيرهما؛ لتشهد فترة التسعينيات فتح مجالات العمل والتوظيف أمام المرأة، إضافة إلى عودة المهنيات من النساء اللاتي فُصلن من مناصبهن بعد الثورة؛ مثل: فيروز خلتبري (الخبيرة الاقتصادية في البنك المركزي الإيراني)، في حين انضمت أخريات إلى النشاط المهني لأسباب مالية؛ حيث أدت الأزمة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأسر، وبدأ التوسع في تمثيل المرأة في الساحة الاقتصادية، وتضاعفت مشاركة المرأة في القوى العاملة ثلاث مرات منذ عام 1986م؛ لتصل إلى 18٪ في عام 1993م.

لكن رغم زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة؛ فإن التفاوت في الدخل والفقر الذي جاء مع تحرير الاقتصاد؛ قد مثَّل تحديًا خطيرًا لتمكين المرأة؛ فوجود المزيد من النساء في القوى العاملة منحهن درجة من الاستقلالية؛ لكن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتقليص الإنفاق الاجتماعي قد أعاقا نمو الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وعلى الرغم من ذلك؛ فقد أكد المدافعون عن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة أنَّ تحرير التجارة وفَّر المزيد من فرص العمل للنساء، وفي الوقت نفسه؛ فقد خلقت سياسات السوق الحرة تفاوتًا في الدخل، كما أنَّ الفقر يؤثر في النساء أكثر من الرجال؛ ومن ثَمَّ فإنَّ المكاسب التي تحققها النساء في كثير من الحالات يقوِّضها التدهور الشامل في الظروف الاقتصادية [50].

1. دور ممثلي المرأة في مجلس الشورى في تمرير مشروعات قوانين تتعلق بالمرأة

رغم معارضة رجال الدين لانخراط المرأة في السلطة القضائية، ومحاولة مجلس الشورى الإسلامي القضاء على دورهن الاستشاري في عام 1994م؛ فإنَّ ممثلات النساء قد حصلن على دعم رئيس المجلس علي أكبر ناطق نوري، ومُدَّت الأدوار الاستشارية للمرأة، واستمرت بعض النساء في ممارسة مهنة المحاماة باستخدام

اسم أحد أفراد الأسرة الذكور، وعملت أخريات مستشارات قانونيات للشركات، وسرعان ما أجبر النقص الحاد في عدد المحامين المدربين الدولة على مراجعة القانون، والسماح للنساء بالاستشارة في السلطة القضائية، وسمح مشروع قانون منقح بشأن القضاء للمحاميات بأنْ يكن مستشارات في محاكم الأسرة ومحاكم العدل الإدارية، كما تمكنَّ من الوصول إلى وظائف مساعد المدعي العام؛ حيث يمكن لهن أنْ يكنَّ مستشارات قانونيات في الدوائر الحكومية، وبحلول عامي 1996م و1997م أُنشئت أربعة مراكز استشارية قانونية لمساعدة النساء في إعداد القضايا والتعامل مع جماعات حقوق الإنسان(51).

وعلى الرغم من الانتصار الكبير للمحافظين في انتخابات المجلس الرابع في عام 1992م؛ فقد تضاعف عدد النساء ليصل إلى ما مجموعه تسعة (بنسبة 3.3٪)، كما كنَّ أكثر تعليمًا من أسلافهن، وكان متوسط أعمارهن أقل من العضوات السابقات، علاوة على ذلك؛ فقد انتُخبت لأول مرة أربع نساء من المحافظات؛ هن: أختار ديرخشادية (المدرسة الثانوية) وهي مدرسة من باختران، وفخرتاج أميرقاقي (حاصلة على بكالوريوس في اللغة الفرنسية والأدب)، وفاطمة همايون (حاصلة على بكالوريوس في التخطيط والإدارة التربوية) من تبريز، وبيبي قدسية العلوي (حاصلة على دكتوراة في الطب ومتخصصة في جراحة أمراض النساء) من مشهد.

وشجعت بعض عضوات المجلس الرابع على معالجة القضايا ومشكلات النساء؛ حيث قدمن تعديلات على مواد قانون الأحوال الشخصية "لسد الثغرات" في القانون، وخلال المجلس الرابع قدمت نفيسة فيازبخش ومنيرة نوبخش اقتراحًا في يناير 1993م لإنشاء لجنة خاصة بشئون المرأة، ورفض عدد من النواب هذا المقترح؛ حيث رفضوا الاعتراف بأنَّ المرأة تواجه مشكلات محددة، وأكدوا أنَّ القوانين الإسلامية تمنح الحقوق كاملة للمرأة؛ ذلك كون الرجال والنساء يشتركون في المشكلات نفسها، ورأوا

أنَّ هذا المقترح قد يؤدي إلى تقسيم المجتمع، وفي مواجهة هذه المعارضة استعانت العضوات ببعض زملائهن من النواب الذكور الذين وافقوا على هذا المقترح للوقوف معهن في الدفاع عنه[52].

وقد أدت هذه الظروف إلى تعبئة غير مسبوقة للنساء في الانتخابات التشريعية الخامسة (في مارس وأبريل عام 1996م)، وكان العديد من المرشحين معروفين بدفاعهم عن حقوق المرأة وتعزيز مكانتها؛ حيث مثل أعضاء المجلس جيلًا من النساء التكنوقراط ذوات الاتجاه الإسلامي، اللاتي دفعهن تفاعلهن المستمر مع الدولة الإسلامية والمجتمع المدني الناشئ إلى إدراك السياسة بوصفها نشاطًا ضروريًّا لاكتساب حقوق المرأة، وتركزت مطالبهن على تغيير القانون المدني، وتحسين وصول المرأة إلى فرص العمل، وإصلاح القوانين لتعزيز وضع المرأة في المجالين العام والخاص.

كما أكدت فائزة رفسنجاني أثناء الترشح للانتخابات أنَّ المجلس الخامس يجب أنْ يحل المشكلات التي تواجه النساء عبر مراجعة القانون المدني، وتسهيل وصولهن إلى المناصب الرئيسة في المؤسسات الإدارية والسياسية. وصرحت بأنه إذا مُنحت النساء فرصًا متكافئة؛ فسوف يكنَّ قادرات على الترشح للانتخابات الرئاسية. وأكدت سهيلة جلودارزاده (مدير لجنة الشئون الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجلس لعدة سنوات وممثلة دائرة طهران في المجلس الخامس) ضرورة أنْ تكون المرأة التي تنوب على علم خاص بأوجه القصور والمشكلات التي تواجهها النساء[53].

وبلغ متوسط عمر النساء المنتخبات نحو 37.2 سنة، بالإضافة إلى أنَّ مواقفهن السياسية كانت أكثر حداثة واعتدالًا؛ فقد عرفن بنشاطهن الاجتماعي قبل نشاطهن السياسي؛ فشهربانو أماني أنجينه Shahrbanu Amani Angineh كانت المسئولة عن المساعدة المتبادلة بين المرأة والشئون الاجتماعية في غرب أذربيجان، وفاطمة راميزانزادة Fatimeh Ramizanzadeh (هي طبيبة وجراحة نسائية) كانت

مسئولة عن تنظيم الأسرة والتعليم الطبي في وزارة الصحة العامة، وسهيلة جيلودارزادة (حاصلة على درجة الماجستير في الهندسة) حملت مسئوليات كبيرة في المجلسين الثقافي والاجتماعي للمرأة ومكتب شئون المرأة، وهي ذات خلفية تنتمي إلى الطبقة العاملة، وكانت نشطة في تعزيز ظروف العمال، وهي الوحيدة التي صادقت على مواقفها رابطة العمال المسلمين القوية.

كما تحمل فائزة رفسنجاني درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، وهي مؤسسة ورئيسة مجلس الرياضة للتضامن بالدول الإسلامية، ونائب رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية، وعضو المجلس الأعلى للجمهورية الإسلامية للرياضة النسائية؛ الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام بالرياضة النسائية، وكانت وجهات نظرها تتعارض مع التقليديين المعارضين لممارسة النساء للرياضة.

ورأت العضوات أنَّ التغيير الثقافي سينتج عنه توسيع مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار؛ فإحدى العقبات الرئيسة أمامهن كانت نقص تمثيل المرأة في المناصب الرئيسة على الرغم من وجود عدد كافٍ من النساء المهنيات؛ حيث تُقرَّر السياسات والتخطيط الشامل بعيدًا عنهن؛ فإذا عُيِّنت بعض النساء المتخصصات في تلك المناصب؛ فيمكنهن الدفاع بشكل أفضل عن حقوق المرأة.

وأكدت فاطمة رمزي زاده ضرورة إصلاح القوانين في ضوء حماية حقوق المرأة في الأسرة والعمل والمجتمع، وضرورة تعزيز تعليم المرأة وتوعيتها. وخلال هذا المجلس انتُخبت العديد من النساء عضوات دائمات للجان المراسلين والسكرتارية ونواب الرؤساء؛ فقد أثرت الخطابات الإصلاحية في أنشطة المرأة.(54)

وفي أكتوبر عام 1996م وافق مجلس الشورى الخامس على اقتراح قدمته العضوات لإنشاء اللجنة الخاصة بالمرأة؛ حيث تتكون لجنة شئون الأسرة من ثلاثة عشر عضوًا؛ تسعة منهم من النساء، وتهدف هذه اللجنة إلى إصلاح القوانين لتحسين

حماية حقوق المرأة. وفيما يتعلق بالإطار القانوني الذي يحكم المرأة في سوق العمل؛ قرَّر مجلس الشورى في يوليو عام 1997م التصديق على قوانين التأمين الاجتماعي الخاصة بالمرأة العاملة، وقد حدد القانون فترة عمل المرأة بعشرين عامًا، وحدد 42 عامًا سنًّا لتقاعدها(55).

وفي عام 1995م تشكلت مكاتب متعلقة بشئون المرأة في كل الوزارات والوكالات الحكومية، كما تشكلت العديد من المنظمات المعنية بشئون المرأة التي انقسمت إلى جمعيات حكومية تمارس نشاطها الاجتماعي والثقافي في القرى والمدن، وجمعيات أخرى غير حكومية بلغت نحو 38 جمعية؛ أربع منها فقط كانت تمارس أنشطة سياسية، والأخرى تحل المشكلات الأخرى. وفي مجال الخدمة المدنية كانت النساء الصغريات سنًّا يخدمن في المجالس الاجتماعية في جميع المحافظات (56).

وتصاعدت مطالب الإناث، وازدهرت المناقشات حول حالة المرأة في الصحافة النسائية، وحول أنشطة مكتب شئون المرأة والمجلس الاجتماعي الثقافي للمرأة، ولقد شجعت زيادة المشاركة العامة للإناث، وارتفاع معدلات مشاركتهن في القوى العاملة على استمرار مطالبهن بالتغيير، وزاد عدد المجلات النسائية، وتطور محتواها بشكل كبير، كما كان لزيادة المشاركة السياسية أثر في تحسين وضع المرأة الإيرانية (57)

خامسًا: بروز دور النخبة النسوية مع وصول التيار الإصلاحي إلى السلطة:

برزت الانتخابات الرئاسية عام 1997م بوصفها نقطة تحول في السياسة الانتخابية في إيران؛ حيث شهدت انتصارًا غير متوقع لآية الله محمد خاتمي، وتولدت الحركة الإصلاحية، كما مثَّل ذلك فصلاً جديدًا في النضال السياسي للمرأة من أجل المساواة والمشاركة في المجال السياسي؛ حيث برز دور المرأة فيها بشكل خاص عبر مشاركتها الواسعة في الحملة الرئاسية، ثم في الانتخابات، وفي تأييدها للتيار

الإصلاحي لتحقيق ما ترنو إليه من التحرر والمساواة، كما اهتم خاتمي بتصويت النساء، وكانت الأصوات النسائية هي الكبرى؛ حيث مثلت نحو 69.7٪ من الكتلة التصويتية؛ بل يُرجع الكثير من المحللين فوز محمد خاتمي برئاسة الجمهورية في إيران في 13 مايو عام 1997م إلى المشاركة النسائية الواسعة المساندة له.

وما ميَّز خطاب خاتمي الإصلاحي بعد توليه الرئاسة هو الاعتراف بضرورة تحسين أوضاع المرأة في الجمهورية الإسلامية؛ فعلى الرغم من جهود الثورة للنهوض بالمرأة؛ فإنَّ هناك عقبات استدعت تغيرات في الخطاب نحو المزيد من دعم وجود المرأة في المجتمع، وهي مسألة بدأت مع وجود رفسنجاني في الرئاسة.[58]

ووفقًا لخاتمي يجب أنْ تكون المرأة فاعلة في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما رحَّب بأنْ تكون المرأة المؤهلة عضوًا في حكومته، وتضمنت خطاباته مطالبات للنساء بضرورة بذل الجهود لتعزيز مكانة المرأة، وفي الوقت نفسه أكد ضرورة تفعيل دور المرأة في كل المجالات، واعترف بوجود قيود على دور المرأة، وأشار إلى السلبية الشديدة التي تتسم بها الذهنية التقليدية السائدة لدى البعض تجاه المرأة. وأكد خاتمي ومؤيدوه أنَّ تغير ثقافة المجتمع يستدعي تغيير صورة المرأة في وسائل الإعلام (الصحافة والإذاعة والتليفزيون)؛ فلا يكفي منح النساء حقوقًا ومناصب عليا دون تغيير ثقافة المجتمع، ودعا إلى تمكين المرأة من أجل الحصول على فرص لتأكيد كفاءتها وقدراتها، وللمشاركة في إدارة شئون البلاد. وأوضح خاتمي أنَّ الدفاع الصحيح عن المرأة يجب أنْ يكون دون إفراط أو تفريط؛ فتكون السيادة والكفاءة للرجل والمرأة معًا؛ حيث يكمَّل بعضهما البعض[59]. كما أكد أهمية إعادة النظر في أنماط الرؤية التقليدية الشائعة عن المرأة، ورأى ضرورة عدم تفضيل الرجال على النساء، مع عدم تجاهل الفروق بينهما في الوقت نفسه؛ فلا يمكن تحقيق التنمية الشاملة إلا بوجودهما معًا في كل الميادين[60].

وقد كان خاتمي مخالفًا للتيار المحافظ الذي دافع عن القيود الاجتماعية على دور المرأة، وقامت المؤسسات التي يهيمن عليها رجال الدين المحافظين بالدور المركزي في احتواء الجهود الإصلاحية وإحباطها. وقد حاول المرشد الأعلى خامنئي أنْ يخفف من حدة آراء التيار المحافظ؛ فأكد ضرورة السماح للنساء بالانخراط في كل المجالات، وأكد حقهن في تقلد المناصب العليا. وفي ظل هذا الصراع أصبحت قضية مساواة المرأة وتوسيع حقوقها مؤشرًا على نجاح الديمقراطية في الخطاب الإصلاحي الإيراني(61).

ومع الانتصار الحاسم للرئيس محمد خاتمي وللحركة الإصلاحية في الانتخابات الرئاسية عام 1997م وحصول التيار الإصلاحي على أغلبية المقاعد في الانتخابات البلدية الأولى –منذ الثورة– التي عقدت عام 1999م، وكذلك في الانتخابات البرلمانية السابعة عام 2000م، وبروز مصطلحات المجتمع المدني والديمقراطية وحكم القانون على الساحة، وازدياد الاهتمام بشئون المرأة؛ فقد أصبح الحديث عن نطاق حقوق المرأة في الإسلام، وعن إعطاء المزيد من المساواة للمرأة، والسماح بحرية التعبير قضايا مثيرة للجدل(62).

وعقد كثير من النساء والشباب أملهم على خاتمي الذي رأوا فيه الشخص الذي سيمكنهم من إقامة نظام مفتوح، وإجراء تغييرات، وتطلعت النساء للإفادة بقوة من وصول الإصلاحي محمد خاتمي إلى الرئاسة من أجل الحصول على مواقعهن في المجتمع، وإتاحة فرص أفضل للمرأة (63).

ولم يعد مطلب المساواة في الحقوق يختص بمجموعة من النساء؛ وإنما أصبح مطلبًا على الصعيد الوطني كله، وكان داخل التحالفات الإصلاحية التي تكونت اختلافات وخلافات بين نخبة رجال الدين، وداخل النخبة النسائية أيضًا؛ فقد كان هناك خلاف حول التكتيكات والأفكار؛ ليس فقط بين رجال الدين الإصلاحيين الذين

يشاركون في الدعوة إلى الحقوق المتساوية في ظل الخطاب الإسلامي؛ لكن أيضًا بين العديد من العلمانيين.

وكان للحركة التي أُطلقت للحصول على حقوق المرأة واستعادتها في الجمهورية الإسلامية تأثير أوسع نطاقًا على إعادة تفسير النصوص الإسلامية، وإن كانت هذه التفسيرات الإصلاحية ليست جديدة.

وعلى الرغم من أنَّ العداء للفكر الغربي غير الإسلامي وللنسوية كان قويًّا في بعض الدوائر؛ فإنَّه كان أضعف بكثير مما كان عليه في الفترة التي تلت الثورة مباشرة، وقد شجعت النخبة النسوية على المشاركة في مؤتمرات ومنظمات الأمم المتحدة، وزادت المطالبات بحرية التعبير بشكل أكبر خلال الفترة من عام 1997م حتى عام 2000م، بالإضافة إلى نمو دور الصحافة النسائية(64).

ومع مجيء الإصلاحيين شهدت إيران ظهور تيار شكَّل نخبة جديدة عُرفت بالنساء الإصلاحيات، وتكونت من النساء المتعلمات والمتخصصات في المجالات الاجتماعية والثقافية من الطبقة الوسطى، وأيضًا ممن ينتسبن إلى الشرائح العليا من المجتمع، ومن النخبة السياسية الحاكمة في البلاد. وبعض النساء الإصلاحيات كن من النساء الثوريات سابقًا؛ وبعضهن كان ينتمي إلى عائلات الجيل الأول والثاني للثورة؛ مثل: فائزة رفسنجاني عضوة البرلمان في دورته الخامسة التي تجاوزت أصواتها أصوات رئيس البرلمان ورجل الدين المعروف ناطق نوري. وبدأت هذه النخبة في لعب دور مهم في تغيير الأجواء السياسية الحاكمة.

وتؤمن النساء الإصلاحيات بالتعددية، وبضرورة تنظيم صفوف النسوة، ويرون أنَّ تحقيق العدالة الاجتماعية منوط بحل قضية المرأة في المجتمع، أمَّا النساء الثوريات؛ فيرون أنَّ حل قضية المرأة الإيرانية يكمن في تحقيق العدالة عبر النظام الإسلامي(65).

1. اهتمام التيار الإصلاحي بتفعيل دور المرأة

نتيجة تعاظم قوة الاتجاه الإصلاحي، ومع سياسات خاتمي الإصلاحية؛ فقد شهدت الفترة الأولى من حكم خاتمي اهتمامًا كبيرًا بتفعيل دور المرأة السياسي؛ حيث عُينت "زهراء صدر أعظم نوري" بوصفها أول امرأة تتولى رئاسة إحدى ضواحي طهران، كما عُينت "معصومة ابتكار" نائبًا للرئيس، ورئيسًا لمنظمة شئون البيئة (بوصفها أول امرأة في إيران تتولى هذا المنصب منذ قيام الثورة)، وعُينت "زهراء شجاعي" (التي تدافع عن حقوق المرأة دون الهجوم على الرجال، وتنطلق من إطار موقع المرأة في الإسلام) مستشارًا للرئيس لشئون المرأة، ورئيسًا لـ"مركز مشاركة المرأة"؛ لتهيئة الظروف لمشاركة المرأة في المجالات المختلفة(66).

كما عُيِّنت أربع سيدات قاضيات في محكمة شئون الأسرة في إحدى محاكم طهران، وعُيِّنت امرأة في منصب القائم بأعمال المدعي العام في يونيو عام 1998م، وعيَّن وزير الداخلية عبد الواحد موسوي "رحمت روحاني" حاكمةً لمقاطعة سارويستان، كما وافق مجلس الشورى في سبتمبر عام 1998م (الذي كان يسيطر عليه المحافظون) على تعديل قانون يسمح لقوات الشرطة بضم نساء إليها، على أنْ تقتصر مهامهن على إجراء فحوص إصدار تراخيص السيارات، والتفتيش الذاتي للسيدات، ومنح جوازات السفر، وإدارة السجون النسائية، والتعامل مع جنح القصر، وعيَّن لمساعديه مستشارات من النساء؛ خاصةً في الأمور المتعلقة بمشاركة المرأة في العمل التنفيذي (67).

وقد تضمنت خطة التنمية الثالثة (1998م–2002م) من بين أهدافها الرئيسة زيادة فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، وتحسين فرص المرأة، وتنفيذ السياسة المناسبة لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، واستمرار التمكين الاقتصادي. وبرز دور خاتمي فيما أدخله في بنود الخطة الخمسية الرابعة فيما يتعلق بتعليم النساء

والعمل والرياضة، وزادت ميزانية العمل النسائي من 600 مليون ريال إلى 220 مليار ريال، مع التركيز على دور المرأة في العمل التعاوني بنسبة 70% (100 ألف امرأة عاملة). وبصفة عامة أسهم فوز خاتمي في تخفيف بعض القيود الاجتماعية، كما مُنحت النساء بعض الحقوق التي كان قد ألغاها الإمام الخميني، كما أنَّ النساء حققن مكاسب أساسية في التعليم والعمل، واحتفظن بوجود بارز في الحياة العامة[68].

وجدير بالذكر أنه –في عام 1997م– قد عُدلت الفقرة الثالثة من الدستور لتشمل كل حالة يجب فيها مراجعة محاكم الأسرة بحضور مستشار قضائي نسائي، وأوجبت أنْ يكون الحكم في "محكمة الأسرة" بعد التشاور مع المستشار القضائي للمرأة، كما عُدلت المادة 1133 من القانون المدني التي تنص على أنَّ الزوج يستطيع تطليق زوجته في أي وقت من اختياره؛ لكن عُدل هذا القانون ليلزم الرجل برفع دعوى طلاق في المحاكم، بالإضافة إلى ذلك أُضيف تعديل يشمل السماح للمرأة بتقديم دعوى قضائية للطلاق.

كما اتخذت الحكومة خطوات واسعة لخفض التفاوت بين الرجال والنساء في المجتمع؛ حيث زادت الحكومة الميزانية المتعلقة بشئون المرأة في إيران بنسبة 226٪ في عام 2003م مقارنة بعام 2002م، كما أُضيفت مؤسسات للحكومة للاهتمام بشئون المرأة وحماية حقوقها، وفي المقابل عارض التيار المحافظ هذا التطور وعدّه "علمانية زاحفة"، وموَّل تدريب الآلاف من النساء من أجل استخدام التجمعات الدينية للمرأة لمواجهة هذه الإصلاحات، وتأكيد إسلامية النظام[69].

وقد شاركت المرأة في الانتخابات البرلمانية والمحلية، حتى تتمكن من ممارسة دور في صياغة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكي تعبر عن طموحاتها ومواقفها من قضاياها ومن قضايا المجتمع، وتسلط الضوء على موقف المجتمع والنظام السياسي من قضاياها، ومن مشاركتها في النظام السياسي؛ خاصة في المواقع القيادية فيه.

وشهدت مناصب النساء في مؤسسات صنع القرار ارتفاعًا في المحافظات الإيرانية المختلفة في القطاعات المختلفة، وكذلك في الوحدات والمجالس المحلية على مستوى البلاد، وفي عام 2005م كان 11٪ من ممثلي مجلس المدينة من النساء، وكذلك كان هناك أكثر من 666 امرأة ناشرة، و86 مديرة في الصحف، و87 مديرة في مؤسسات ثقافية، بالإضافة إلى عدد من مديرات البنوك، كما بلغ عدد الطالبات في الحوزات الدينية أكثر من 10 آلاف امرأة، بينما كان عددهن قبل الثورة 16 امرأة فقط، كما سُمح للنساء بتقليد المجتهدات في الشئون الفقهية وفقًا لفتوى مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي؛ وإن تعرضن للتمييز كما يؤكد البعض(70).

2. دور النخبة النسوية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية:

تحسَّن الوضع السياسي للمرأة؛ حيث زاد عدد المرشحات خلال الانتخابات البرلمانية عام 2000م، ووصل إلى 13 امرأة بنسبة 53.81%؛ وهو ما يدل على اهتمام المرأة بالمشاركة السياسية. وبلغ عدد العضوات في مجلس الشورى الإسلامي السابع في عام 2004م نحو 14 امرأة.

وفي انتخابات المجالس المحلية عام 1999م؛ تقدمت خمسة آلاف امرأة للترشح من بين 300 ألف مرشح؛ بنسبة لم تتجاوز 1.7% من إجمالي عدد المرشحين، وبلغ متوسط أعمار أغلب المرشحات في انتخابات المجالس المحلية أقل من 40 سنة؛ وهو ما يوضح رغبتهن في المشاركة السياسية الكاملة، وفي الجولة الثانية من انتخابات المجالس المحلية زاد عدد المرشحات من النساء؛ وهو ما يدل على رغبة المرأة في تدعيم دورها في المجال العام، كما كان هناك المزيد من المرشحات الريفيات في المناطق الحضرية ممثلات عن مجالس المقاطعات والبلدات والمدن؛ وذلك توافقًا مع المادة 62 من الدستور، كما أنه وفقًا للدستور تُنتخب أو

تُعيَّن النساء في أعلى المكاتب السياسية والإدارية، كما كانت المرأة أكثر نجاحًا في الجولة الثانية من الانتخابات المحلية عام 2005م[71].

وبلغ عدد العضوات في المجلس التشريعي السابع 13 عضوة؛ شكلن نحو 4.1% من العدد الإجمالي لنواب مجلس الشورى الإسلامي؛ وهن: نفيسة فياض بخش، ولاله افتخاري، وفاطمة آليا، وإلهام أمين زاده، وفاطمة رهبر (نائبات عن طهران)، وفاطمة أجرولو (نائبة عن دائرة الكرج)، ومهرانجيز مروتي (نائبة عن دائرة خولخال)، ونيرة إخوان بي طرف (نائبة عن دائرة أصفهان)، وعفت شريعتي كوهنباني (نائبة عن دائرة مشهد)، ورفعت بيات (نائبة عن دائرة زنجان)، وهاجر تحريري نيك صفت (نائبة عن دائرة رشت)، وعشرت شايق (نائبة عن دائرة تبريز). وكانت الغالبية الساحقة من المرشحات ينتمين إلى الطبقة المتوسطة من خريجات النظام التعليمي الجامعي وفوق الجامعي بنسبة 83.6% من إجمالي عدد المرشحات؛ مما يؤكد ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لغالبية المرشحات، أمَّا بالنسبة لوظائف المرشحات؛ فهناك 44 أساتذة جامعية وموظفة بهيئات علمية، و27 طبيبة، وعالمة دين، و7 محاميات وقاضيات، و535 موظفة في القطاع الحكومي، و21 سيدة متقاعدة، و162 سيدة يعملن في أعمال حرة، وكانت غالبيتهن من قُبِل ترشيحهن للمجلس السابع على قوائم المحافظين، كما ضمت قائمة الائتلاف من أجل إيران التابعة لجبهة الإصلاحيين خمس نساء، وضمت قائمة ائتلاف خادمي إيران المستقلة خمس نساء أيضًا[72].

وتكللت جهود البرلمانيات بمراجعة قوانين القصاص، وجعل جرائم الشرف من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وكانت عضوات المجلس من أمثال أعظم طالقاني وزهرة راهنورد قد بذلن جهودًا متضافرة لحظر جرائم الشرف من قبل الأزواج والآباء والإخوة، وتحت هذه الضغوط أصدر رئيس القضاء السابق آية الله محمد يزدي مرسومًا بمراجعة القوانين، وجعل جرائم القتل بدافع الشرف من الذكور خاضعة لمقاضاة

الدولة، ووافق على إزالة شرط جعل "الأوصياء الذكور" مسئولين عن المطالبة بالعدالة في مثل هذه الحالات، وكان القرار علامة بارزة على الاستجابة لضغوط الناشطات اللائي نجحن في تغيير بعض القوانين المناهضة للمرأة(73).

واستمر التركيز على الإصلاحات القانونية في وضع المرأة خلال الفترة الإصلاحية من عام 1997م إلى عام 2005م عبر عدد من الحملات الجماعية المنظمة والمركزة، واستمر التحسن والارتفاع في عدد القوانين التي صُدق عليها خلال المجلس التشريعي السادس؛ حيث وصل عددها إلى 32 قانونًا. كما تشكلت خلال هذا المجلس لجنة خاصة بدراسة قضايا المرأة ومشكلاتها العامة؛ خاصةً القضايا الاجتماعية والقانونية، ورغم أنَّ هذه القوانين لم تسهُم في إنهاء ما تتعرض له المرأة من معاملة تمييزية ضدها؛ فإنَّه بصفة عامة كان عدد القوانين التي صُدق عليها يؤكد الاهتمام بقضايا المرأة بصورة أساسية؛ حيث صُدق على عدد من القوانين ذات الطبيعة الاجتماعية التي تضمنت وضع حد أدنى لسن الزواج للفتيات، وإيفاد الطالبات للتعليم في الخارج، كما قُرِّر قانون لزيادة سن حضانة الأم للأطفال إلى 7 سنوات، وعُدِّل قانون الطلاق والنفقة(74).

وقد حاول البرلمان السادس –الذي كان ناشطًا من أجل حقوق المرأة– تغيير قوانين معينة عن طريق اللجوء إلى الاجتهاد؛ ولهذا الغرض شرع في حوار مع السلطات الدينية الإصلاحية. وفي ديسمبر عام 2002. رأى آية الله العظمي يوسف صانعي أنَّ الإسلام لا يمنع المرأة من أنْ تصبح قاضية، أو تصدر حكمًا أو فتوى، وبفضل دعم رجال الدين الإصلاحيين؛ نجحت عضوات البرلمان في تمرير بعض القوانين التي تهدف إلى تحسين الوضع القانوني للمرأة الإيرانية(75).

وجدير بالذكر أنَّ قضية ترشح المرأة للرئاسة تعد من أهم القضايا الانتخابية التي شهدت حراكًا كبيرًا للناشطات النسويات؛ ففي كل الانتخابات الرئاسية التي أجريت بعد الثورة وجدت ناشطات سياسيات طمحن للمنافسة على هذا المنصب؛

أمثال أعظم طالقاني التي ترشحت في الانتخابات الرئاسية عام 1997م؛ إلا إنَّ مجلس صيانة الدستور رفضها مع تسع مرشحات أخريات، وكذلك رفضها عندما ترشحت للرئاسة في عام 2005م[76]؛ وهو ما دفع طالقاني إلى المطالبة بعدم منع ترشح المرأة لرئاسة الجمهورية، ودعت إلى تفسير مصطلح "الرجل السياسي" في المادة 115 من الدستور؛ بل شددت على أنَّ المصطلح لا يتعلق بالذكر دون الأنثى، ولم تستسلم رغم رفض ترشحها المتكرر، وظلت تخوض المعركة حتى نهاية حياتها.

وقد واكب الطرح الكثيف لقضية ترشح المرأة لرئاسة الجمهورية المزيد من الانفتاح المجتمعي؛ الذي أدى إلى تقوية عناصر المجتمع المدني، وبدأت المطالب تتطور نحو المزيد من حرية المرأة وحقوقها، كما طُرحت هذه القضية بشكل مكثف في انتخابات مجلس الشورى عام 2000م التي فاز فيها الإصلاحيون؛ حيث طلب المجلس فتوى من مجلس صيانة الدستور في شأن تولي المرأة الرئاسة؛ خاصةً أنه رفض مرشحات للرئاسة رغم أنه سمح لهن بترشيح أنفسهن لعضوية مجلس الشورى، كما طُرحت القضية في الانتخابات الرئاسية عامي 2001م و 2005م.

وقد أحدثت تصريحات مجلس صيانة الدستور – حول تفسير المجلس للمادة 115 من الدستور، وإشارتها إلى الرجل دون المرأة، وأن مجمع اللغة الفارسية –المنوط به تفسير المعنى لغويًا– رد فعل سلبيًا لدى الناشطات السياسيات، وفي مواجهة هذه الردود اضطر المجلس إلى تعديل تصريحاته بأنَّ السيدات اللاتي لديهن الصلاحيات اللازمة يستطعن الترشح لانتخابات الرئاسة؛ لكنه عاد فأكد أن المجلس ليس الجهة الوحيدة التي تعارض وصول امرأة لمنصب الرئاسة[77].

وتمكنت النساء من الضغط من أجل الإصلاح من داخل النظام، وانضمت العديد من النساء من الاتجاه العلماني إلى نظرائهن من الاتجاه الإسلامي في بعض الحالات، وقد دعمتها السلطات الدينية في بعض الحالات، وأصبح العديد من التغييرات ممكنًا.

وقد كانت هناك قراءة نسوية للنصوص القانونية واقترح تغيير بعض القوانين؛ وهو ما فتح حلقة جديدة في كفاح الإيرانيات من أجل التحرر. كما تحركت النساء من الاتجاه الإسلامي لمتابعة قراءات جديدة للنصوص الإسلامية الخاصة بالمرأة؛ مما جلب إلى الصدارة قضايا الحقوق والعدالة داخل الخطابات الإسلامية، واستُخدمت هذه التفسيرات بنجاح للضغط من أجل إصلاح قوانين الأسرة(78).

3. تزايد دور الصحافة النسوية في عهد الرئيس خاتمي:

كانت التغيرات التي طرأت على النظام واتجاهه نحو الاعتدال سببًا في ظهور الكاتبات بوصفهن إحدى قوى التحول الاجتماعي والسياسي التي حاولت التأثير في السياسات العامة والخطاب السياسي. وناضلت الكاتبات من أجل التغير الهيكلي في المجتمع، وأعدن تقييم القوانين التقليدية والثقافية عبر كتاباتهن داخل الأسرة ، وداخل المجتمع على نطاق أوسع. وساعد تولى الرئيس محمد خاتمي السلطة على إمكانية وجود بيئة صحفية أكثر تعددية؛ حيث تبنى عدد من الصحف وجهات نظر المرأة على نطاق واسع ومشكلاتها واحتياجاتها، وتزايد عدد الكتب والمجلات حول الموضوعات النسوية، ورُفع الحظر المفروض على المطبوعات، وأنشئ المجلس الأعلى للكتاب والصحفيين في ديسمبر 1997م، كما أدخلت تعديلات على قانون الصحافة، ومُنح عدد من الجوائز الأدبية غير الحكومية؛ وبلغ نصيب النساء منها نحو النصف، وازدهرت الكتابة النسائية من أجل إحداث التغيير والمشاركة في عملية الإصلاح السياسي والمجتمعي (79).

4. بروز دور المنظمات النسوية في عهد خاتمي:

شهد عهد الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي نموًا وازدهارًا لدور المنظمات النسوية غير الحكومية، وتزايد عدد الجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة؛ تأثرًا بكتاباته عن حق الأفراد في التجمع المؤسسي، وممارسة النقد والتنمية

المجتمعية؛ حيث يرى خاتمي أنَّ نهوض المجتمع المدني مرهون بوجود تنظيمات غير حكومية فاعلة وقوية.

وقد تضاعف عدد الجمعيات الخاصة بالنساء خلال الفترتين الرئاسيتين لخاتمي من 130 في بداية عام 1997م إلى 450 عام 2005م، وكان هناك تغير ملحوظ في اهتمامات الجمعيات؛ إذ ركَّزت قبل رئاسة خاتمي على مسائل التعليم والمساعدات الاجتماعية، وبعد انتشار خطابه حدثت طفرة نوعية؛ فبدأت تلك الجمعيات تدخل في برامجها مفاهيم تنمية المرأة تنمية مستدامة، وتحسين ظروف النساء الحياتية، وتعزيز قضايا المرأة وحقوقها، والمطالبة بالعدالة والمشاركة العامة، وتطوير مجتمع متعدد يقدر دور المرأة[80]، كما ساعد إنشاء خاتمي مركزًا لمشاركة المرأة، وجعله المؤسسة الرئيسة والرسمية المختصة بتطوير أوضاع النساء، وإلحاقه برئاسة الجمهورية؛ على إحداث تحول نوعي في الاهتمام بقضايا المرأة لدى المنظمات غير الحكومية، وقد استهدف هذا المركز حثَّ الوزارات على تقديم مساعدات إلى المنظمات الخاصة بالمرأة، وتسهيل إقامة الندوات الخاصة بها، وتسويق منتجات بعضها، وتقديم منح لعدد منها.

كان تأثير المنظمات غير الحكومية علامة في ازدهار الحركة النسوية خلال عهد الرئيس محمد خاتمي، ولعب كثير منها دورًا نشطًا في زيادة الوعي، وأسهم في التغييرات في ظروف المرأة. وتزايدت الجمعيات الداعية لتثقيف المرأة سياسيًّا، ولتوحيد الجهود للمطالبة بالمزيد من الإصلاحات التشريعية؛ كمؤسسة "حضرة خديجة" التي نشطت في الانتخابات الرئاسية في الأعوام ما بين 1997م و2001م، وسعت لإنشاء تكتل من أصوات النساء خلف خاتمي، بعد رفض مجلس صيانة الدستور عددًا من المرشحات في جولتي الانتخابات، وتزايدت تطلعات المرأة [81].

وقد كانت جمعية زينب من أكبر المنظمات الإسلامية وأكثرها تأثيرًا، ورأستها لمدة ثلاث دورات العضوة البرلمانية السابقة مريم بهروزي، وقد تأسست هذه

الجمعية على يد العديد من الناشطات المناهضات للنظام الملكي، وكانت الكثيرات منهن قد تلقين تعليمًا لاهوتيًّا في مدينة قم؛ ومن ثم دخلت مطالبهن ضمن الخطاب الإسلامي، وقد كان لهن عضوية فعالة في المجالات السياسية والثقافية والدينية، وعملن على إحداث تغيير. وقد كان للجمعية أكثر من 82 فرعًا في طهران، و60 فرعًا في مدن وبلدات أخرى؛ حيث كانت جمعية زينب تقود شبكة هائلة لتعبئة أعداد كبيرة من النساء؛ لتشكل مع غيرها من المنظمات الإسلامية الأخرى تحالف مظلة؛ للضغط على النظام السياسي؛ خاصة الزعماء الدينيين ذوي النفوذ.

وقد سعت الجمعية إلى تحقيق العديد من الإصلاحات؛ مثل: تعديل قانون الأسرة، والعناية بأرامل الشهداء وأطفالهم، وتدريجيًّا بدأت في تفعيل مطالب أكثر جرأة؛ مثل تمثيل المرأة في مجلس الشورى؛ وفي عام 2004م أعلنت جمعية زينب عزمها ترشيح 38 امرأة في المجلس السابع، ورغم قلة عدد العضوات؛ فإنهن قدمن رسميًّا مناقشات منتظمة حول مسألة نظام الحصص والتمثيل السياسي للمرأة[82].

تضمنت الخطة الخمسية للبلاد (من عام 2000م حتى عام 2005م) دعم إنشاء المؤسسات غير الحكومية؛ التي تضع في مقدمة أولوياتها المرأة المعيلة والنساء اللاتي لا يدعمهن القانون فى المناطق النائية في البلاد. واستمر الاهتمام بتفعيل إمكانيات المرأة عبر التنظيمات غير الحكومية في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية (من عام 2005م حتى عام 2009م) التي أكدت أهمية التنسيق بين كل أركان النظام (خاصة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني) لحل قضايا النساء، وتدعيم دور المرأة في المجتمع، وتنمية الفرص أمامها، وتطوير مستوى مشاركتها فى البلاد. ونصَّت الخطة على تقديم مجلس الشورى الإسلامي لائحة تدعم تأسيس المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات المدنية، والتنظيمات النسائية وتطويرها؛ وذلك من أجل توفير التسهيلات الخاصة بسكن المرأة التي تعول الأسرة

ودعمها، وتحديد واجبات الحكومة؛ بهدف ضمان الوصول إلى الفرص التعليمية بشكل متساوٍ؛ خاصة للإناث.[83]

وكان من الطبيعي أنْ يلقى المناخ السياسي المحتقن بين المحافظين وبين الإصلاحيين بظلاله على دور المرأة؛ فقد ارتبطت المرأة بالتيارات الإصلاحية المنادية بحقوقها أكثر من ارتباطها بالتيارات المحافظة؛ لتوسيع حريات وحقوق المرأة بشكل خاص.

وبصفة عامة منعت سياسات خاتمي –التي تضمنت إقرار مزيد من الحريات الفردية، وترسيخًا لسياسات المجتمع المدني– من تهميش قطاعي المرأة والشباب اللذين منحهما خاتمي دورًا أساسيًّا في النهوض بمنظمات المجتمع المدني، وتجدر الإشارة إلى أنَّ خطاب خاتمي الإصلاحي كان يشير إلى المرأة في بعض الأحيان بوصفها جزءًا من المجتمع كله؛ فهو يرى أنَّ هناك أزمة ثقافية يعاني منها المجتمع كله والمرأة جزء منها؛ وبالتالي فإنَّ إصلاح أوضاع المرأة في رأيه لابد أنْ يحدث في إطار إصلاح المجتمع بصفة عامة [84].

وفي المقابل تمسك المحافظون بالوضع الذي حددته الثورة للنساء؛ حيث روَّجوا للدور الاجتماعي البارز للمرأة أُمًا في تعليم أولادها، وأكدوا الالتزام بالإسلام إطارًا لحقوق وحريات المرأة، ورفضت مؤسسة رجال الدين المحافظة الآراء المنادية بالإصلاحات لتعظيم دور المرأة؛ لكنها ركزت على منح المرأة حق الانتخاب[85]. وتركزت آراء المرشد الأعلى "علي خامنئي فيم يتعلق بإصلاح أوضاع المرأة على تحسين الظروف المرتبطة بوضعها في المجتمع (التعليم، والصحة، والعمل). وفي هذا الإطار نجد خطبه" تحثُّ العائلات على الاهتمام بتعليم بناتها، ويرى خامنئي ضرورة الابتعاد عن الدراسات المنحرفة في موضوع حقوق المرأة تحت مظلة الدفاع عن حق المرأة[86]. ولا يختلف حديث خامنئى عن المرأة في إطار الأسرة عن خطاب الخميني؛ فهو لا يقرُّ حقوقًا بعينها، ولا يحرمها منها أيضًا، ويؤكد أنَّ أفضل حال للمرأة كان في

فترة ما بعد الثورة. واستخدم التيار المحافظ سيطرته على المؤسسات للحد من سياسات التيار الإصلاحي لتوسيع دور المرأة؛ فرفض مجلس صيانة الدستور القوانين التي كانت في صالح المرأة، كما رفض عددًا كبيرًا من المرشحات للانتخابات التشريعية السابعة؛ حيث رُفضت صلاحية 238 مرشحة[87].

التوترات السياسية التي شهدتها إيران فيما بين الاتجاهين الإسلاميين المحافظ والإصلاحي عرقلت الكثير من التطورات، وجعلت القيود (التي وضعها النظام) الرئيس خاتمي غير قادر على تنفيذ برامج الإصلاح التي ركزت على الديمقراطية، والتعددية، والدعوة إلى "الحوار بين الحضارات" على الصعيد الدولي، والمؤسسية في إيران التي أصبحت تتمتع بدعم شعبي؛ فالتقدم الإصلاحي واجه رد فعل عنيف للتيار المحافظ، وعارض أعضاء مجلس الشورى الإسلامي المحافظون إصلاحات الرئيس خاتمي، وقدموا سياسات ومشروعات قوانين للحد من حقوق المرأة، وقمع الحركة الإصلاحية المؤيدة لخاتمي، ومنع مشاركة المرأة في أي أنشطة من شأنها دعم دورها في المجال العام. وعارض مجلس صيانة الدستور الإصلاحات في عهد الرئيس خاتمي؛ على أساس أنها تتعارض مع الإسلام، ومن بين مشروعات القوانين التي حُظرت الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)[88].

وفي ظل عهد خاتمي كان من المتوقع أنْ تحدث الكثير من التطورات بشأن الحريات السياسية العامة وحقوق المرأة؛ خاصة لو كان التيار الإصلاحي قد تمكن من مواصلة انتصاراته على التيار المحافظ، ورغم أنَّ عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة في المجلس السابع قد انخفض بمعدل مقعد واحد عن المجلس السادس؛ فإنَّ المناخ الذي أفرزته تلك الانتخابات التي حجبت عددًا كبيرًا من المرشحات والمرشحين من الاتجاه الإصلاحي؛ شكلت تحديًا كبيرًا أمام تحقيق تقدم حقيقي في دور المرأة ومشاركتها على كل الأصعدة؛ خاصةً على الصعيد السياسي[89].

وانتقدت الناشطات وعضوات المجلس خلال فترة خاتمي عدم تعيين أي امرأة وزيرة في حكومته بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 1997م على الرغم من وجود عدد من النساء المؤهلات لذلك؛ بما فيهن عضوات مجلس الشورى الإسلامي السادس، وعدم تعيين وزيرات بعد إعادة انتخابه في عام 2001م؛ فلم يكن هناك نساء في إدارته سوى زهراء شجاعي (مستشارة الرئيس لشئون المرأة، ومدير مركز مشاركة المرأة)، ومعصومة ابتكار (نائب الرئيس والمسئول عن حماية البيئة)؛ فقد أشارت جميلة كديور ممثلة طهران في المجلس السادس إلى أنَّ وجود امرأة أو امرأتين في الحكومة لا يسهُم في حل مشكلات النساء؛ لكن تعيين الوزيرات سيكون له عواقب إيجابية على المجتمع والثقافة. كما انتقدت الناشطات عدم وجود برنامج شامل فيما يتعلق بالمرأة طوال فترة ولاية خاتمي الرئيس.

اتجهت النخبة النسوية والناشطات في عهد خاتمي نحو المطالبة بالتكافؤ في الفرص التعليمية، وفي الحياتين السياسية والاقتصادية، وقد استمرت في التحرك، وعدَّلت باستمرار استراتيجيات وتكتيكات كفاحها؛ وفقًا للظروف السياسية والثقافية، وقد واجهت سلسلة من التحديات والفرص خلال فترة رئاسة خاتمي ساعدت في دفع الحركة النسوية إلى الأمام(90).

وهناك ظاهرة مستقرة في إيران منذ الثورة عام 1979م – فيما يتعلق بالمشاركة النسوية في العمل العام على كل الأصعدة؛ خاصةً على الصعيد السياسي– وهي أنَّ السيدات من زوجات أقطاب السلطة والنخبة السياسية الحاكمة وأقاربهما يشاركن في العمل العام، ويفدن من الرصيد السياسي السابق لأقاربهن الرجال؛ بل في بعض الأحيان يكون المؤهل الأساسي لبعض النساء هو صلة القرابة مع بعض أقطاب السلطة؛ وهو ما يعبر عما تسمح به الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إيران من حدود لحركة المرأة في المجال السياسي بصفة خاصة. ورغم هذه الظروف؛ فإن هناك سيدات تأسست أدوراهن السياسية بناء على قدراتهن

المعرفية والحركية، وقبولهن الاجتماعي الذي أتاح لهن القيام بدور عام بصورة فعالة دون الاستناد إلى النفوذ السياسي للأقارب[91].

وفي ظل هذا التوجه –حتى في عهد الرئيس خاتمي الإصلاحي– تشكلت النخبة النسوية من زوجات وبنات القادة المؤثرين في النظام الثوري؛ اللاتي تولين بعض المناصب والمراكز ؛ مثل: زهراء الخميني ابنة الإمام الخوميني؛ وهي ناشطة في الحركة النسائية؛ وهي أكثر بنات الإمام الخميني نشاطًا في المجال السياسي، وشغلت منصب أمين عام جمعية المرأة التي لعبت دورًا في فوز الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي بالانتخابات الرئاسية عام 1997م، وكانت سكرتير عام اتحاد المنظمات غير الحكومية في دعم الحقوق الفلسطينية، ورئيسة جمعية الدفاع عن الشعب الفلسطيني. وهناك زهراء إشراقي حفيدة الإمام الخوميني، وزوجة الإصلاحي البارز رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي؛ وهي طبيبة وناشطة سياسية، وهناك أيضًا فائزة رفسنجاني ابنة الرئيس السابق رفسنجاني؛ وهي ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة[92].

الخلاصة:

أحدثت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م تغيرات أساسية في تكوين النخبة السياسية؛ حيث استُبدل أعضائها ذوي التوجه العلماني بالتوجه الديني، وكانت الروابط الشخصية والشبكات التقليدية أكثر العناصر أهمية في تجنيد النخبة السياسية. وبرز دور النساء من ذوات الخلفيات الدينية من الطبقة المتوسطة أو الدنيا، الذين استُبعدوا من المجال العام في ظل نظام الشاه السابق. وتمتعت النساء ببعض الحريات في الفترة القصيرة التي أعقبت الثورة في إطار ما تمتع به المجتمع كله من حريات في ظل تعدد الاتجاهات داخل التحالف الثوري؛ فحصلت على عدد من المناصب في دائرة النخبة.

لكن بعد سيطرة رجال الدين على مقاليد السلطة؛ هُمِّش دور المرأة في دائرة النخبة؛ بل أُلغيت بعض الامتيازات والقوانين الممنوحة من الشاه؛ مثل: قانون الأسرة، وعمل المرأة في القضاء، وفُرضت قيود اجتماعية صارمة، وفي ظل هذا الوضع؛ تصاعدت المطالب ذات الصبغة النسوية على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والقانونية، وأسهم العديد من العوامل في بروز هذه المطالب؛ ومنها: التغيرات الديموجرافية؛ مثل: زيادة نسبة التحضر، وارتفاع نسبة الشباب من الإيرانيين، وارتفاع نسبة محو الأمية والتعليم بين النساء، وزيادة المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة، وزيادة مساهمتها في المنتجات الاقتصادية والعلمية والثقافية، بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية والسياسية للثورة 1979م التي أدت إلى زيادة حجم وتأثير نساء الطبقة الوسطى في المجتمع الإيراني؛ حيث شكلت المجموعات النسائية التي قاومت السياسات والقوانين التمييزية التي سُنت في ظل النظام القائم بعد الإسلامية، ثم انضم إليهن في وقت لاحق عدد متزايد من الناشطات النسويات.

بحلول منتصف التسعينيات، واتجاه الدولة نحو البراجماتية؛ أصبح دور النساء أكثر وضوحًا، ومع مجيء الإصلاحيين؛ شهدت إيران ظهور تيار نسوي شكل نخبة

جديدة عُرفت بالنساء الإصلاحيات؛ حيث تكونت من نساء طبقات المجتمع الوسطى وشكلت فئة تُنظِّر فكريًّا، وتطرح المطالبات الأساسية للحركة النسائية في إيران. وضم التيار عددًا من النساء المتعلمات المتخصصات في المجالات الاجتماعية والثقافية، وحوى أيضًا نساء ينتسبن إلى الشرائح العليا من المجتمع، ومن النخبة السياسية الحاكمة في البلاد.

واستمرت النخبة النسوية في عهد الرئيس خاتمي الإصلاحي في المطالبة بتكافؤ الفرص التعليمية، وبالحق في المشاركة في الحياتين السياسية والاقتصادية، وعدَّلت باستمرار استراتيجيات وتكتيكات كفاحها وفقًا للظروف السياسية والثقافية، وواصلت تعبئة الدعم الشعبي للضغط على الحكومة للاستجابة إلى مطالبهن، وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية. وقد قدمت التطورات خلال رئاسة خاتمي عددًا من الفرص؛ ساعدت في دفع حركة المرأة إلى الأمام؛ مثل: إنشاء عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تمكنت من الدفاع عن مطالب المرأة طويلة الأمد، والدعاية لها، وقامت بدور مهم في التوعية، وفي خلق العديد من المنافذ والقنوات للتعبير عن آراء النساء، وهدفت أن تكون جماعة ضغط على الحكومة؛ لدفعها للاستجابة إلى مطالبهن بإدراج حقوق المرأة وتمكينها؛ حيث تشكل هذه المنظمات دافعًا لنشاط المرأة السياسي في أي مجتمع. وقد حاولت بعض المنظمات النسوية الضغط من أجل إبطال عدة قوانين في الدستور أو تعديلها، وكانت نشطة في أي حملة مستهدفة للمطالبة بحقوق المرأة، وضغطت هذه المنظمات من أجل الحصول على أجور متساوية مع الرجال، ودعم الحق في اختيار الملبس الشخصي، ومن أجل إعادة العمل بقانون حماية الأسرة الذي سُن وقت حكم الشاه، ودعم الحق في العمل في المهن القانونية، ولعبت هذه المنظمات دورًا مهمًّا في توسيع ودعم الحركة النسوية.

كما لعبت الصحفيات والكتابة النسوية بصفة عامة دورًا في التأثير في سياسات النظام، وكانت فرصة لتقديم الآراء، ورفع المطالب بحقوق متساوية بين النساء، والرجال في القطاعين الخاص والعام وفي المجالات العامة، وهدفت في المقام الأول إلى مقاومة القيود المفروضة، والوصول إلى كل من النساء المتعلمات، والنخبة السياسية والدينية؛ لتعزيز وضع المرأة عبر تأكيد الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ومعرفة أوجه القصور، واقتراح تغييرات في القوانين وتشريعات العمل عبر الضغط على النخبة، وقد كان للمناظرات التي عقدتها الناشطات السياسيات في المجلات النسائية تأثير مهم؛ حيث شملت حظر وصول المرأة إلى المناصب المختلفة، بالإضافة إلى المطالب الخاصة بالتغييرات القانونية، وفصل النساء من العمل دون موافقتهن، والقضايا الاجتماعية؛ مثل: الوصاية على الأبناء بعد الطلاق، والراتب، والمكانة، والتفاوت بين الرجال، والنساء في العمل، وزيادة وعي المرأة، وتشجيع مقاومة النساء للسياسات التمييزية، في الوقت نفسه حرصت هذه المجلات على أنْ تصل إلى الرجال، في محاولة للتأثير في مواقفهم تجاه النساء.

الهوامش

(1) د. أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد25, يناير2007م، ص41.

(2) محمد عباس ناجي، "من يحكم إيران؟"، سلسلة مفاهيم، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، العدد 25، يناير 2007م)، ص:9.

(3) انظر:

- د.يمنى طريف الخولي، النسوية وفلسفة العلم، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2014م)، ص: 22.
- نورة المساعد، النظرية النسوية، http://www.ejtemay.com/archive/index.php/t-6927.html

(4) سارة جامبل، "النسوية وما بعد النسوية": دراسة ومعجم لغوي، ترجمة أحمد الشامي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002م)، الطبعة الأولى، ص337.

(5) أمينة علاق، نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28 ، مارس 2017م)، ص: 178.

(6) أميمة أبو الخير، النخبة النسوية في مصر: دراسة سيسولوجية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الآداب، 2009م)، ص:10.

(7) انظر:

- جميل المؤمني، الطريق إلى القدس: إيران ومستقبل النظام السياسي العربي، (الأردن، 2001م)، صص48 :50.
- Mehdi Moslem, Factional politics in post Khomeini Iran, (Syracuse: Syracuse University, 2002), pp. 90 – 91.

(8) انظر:

- د. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906م– 1979م، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، م1999)، صص: 228، 229؛ 239: 260.
- د.باكينام الشرقاوي، "الحركة الإسلامية في إيران"، في: د.علا أبو زيد (محرر)، الحركات الإسلامية في آسيا، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2000م)، ص 224.

) (9)(Eva Patricia Rakel, "Power, Islam, and Political Elite in Iran: A Study on the Iranian Political Elite from Khomeini to Ahmadinejad", International Comparative Social Studies, vol.18, (Leiden: Brill, 2009), PP: 108

)(10)(Look:

- Hossien S. Siefzadeh, "The landscape of Factional politics and its future in Iran", (Middle East journal, Vol.57, No.1, winter 2003), pp. 64.
- Ahmed Ashraf, "Iran's revolution turns ten", Middle East report, no.156, (Jan.-Feb.,1989), pp:13-14-18 ,

)(11)(Eva Patricia Rakel, "Power, Islam, and Political Elite in Iran", Islam, and Political Elite in Iran: A Study on the Iranian Political Elite from Khomeini to Ahmadinejad, International Comparative Social Studies, vol. 18 (Leiden: Brill, 2009, pp: 50: 65

) (12)(Look:

- Roksana Bahramitash , Revolution, Islamization, and Women's Employment in Iran", The Brown Journal of World AffairsWinter/spring 2003 – Volume IX, Issue , pp:232-234.
- Ali Akbar Mahdi, The Iranian Women's Movement, op.cit,pp :433

)(13)(Charles Clark, Iran, (California: Green haven press, 2002), pp: 212.

) (14)(Look:

- Lioyd Ridgeon (ed.), " Religion and politics in modern Iran", (New York and London: I.B Tauris, 2005), pp:272-273.
- Heshmat Sadat Moinifar, Participation Of Women IN Iran's Polity, GEMC Journal,(NO.4, 2011), pp.4
- عزة جلال أحمد هاشم، "المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجًا"، رسالة ماجستير، إشراف: د.علا أبو زيد، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص ص: 325-326.

(15) د.محمد السعيد عبد المؤمن، "انتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران"، في د. محمد نور الدين عبد المنعم (محرر)، المستجدات السياسية، سلسلة قضايا إيرانية، العدد السابع، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2005)، ص ص: 91-92.

)(16)(Lioyd Ridgeon (ed.), " Religion and politics in modern Iran", (New York and London: I.B Tauris, 2005), pp:272- 273

) (17)(Look:

- Shahzzad Mojab,"Theorizing the Politics of Islamic Feminism"" Feminist review, No. 69, Winter 2001, PP. 124–146.
- Azadeh Kian,Women Living under Muslim Laws: Women and Politics in Post-Islamist Iran: the Gender Conscious Drive to Change, (British journal of Middle Eastern studies, vol.24, 1997), pp: 34-35.
- Arzoo Osanloo: The Politics of Women's Rights in Iran, (Princeton University Press, 2009) , pp: 17- 1.

- Hammed Shahidian, " Women in Iran: Emerging voices in the women's movement", (London: Greenwood press, 2002) ,pp: 102.

) (18)(Look:

- Homa Hoodfar a & Shadi Sadr ,Islamic Politics and Women's Quest for Gender Equality in Iran,Op.cit, pp 900–903.
- Eva Patricia Rakel, Power, Islam, and Political Elite in Iran, Op.Cit, PP:109 – 110.

)(19)(Look:

- Haideh Moghissi, "In The eye of the storm: Women in post revolutionary Iran", (Syracuse: Syracuse university press, 1994), pp:227.
- عزة جلال أحمد هاشم، " المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجًا"مرجع سابق، ص: 266–267.

) (20)(Heshmat Sadat Moinfar, Participation Of Women In Iran's Polity, OP.CIT, PP: 11-12.

(24) أحمد السيد النجار، دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران" في : د. محمد السعيد إدريس (محرر): الانتخابات التشريعية في إيران: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 2005)، ص ص: 332: 334.

(22)) Azadeh Kian, Women Living under Muslim Laws: Women and Politics in Post- Islamist Iran: the Gender Conscious Drive to Change, op.cit, PP:32:37

* عضو المجلس (الثاني والثالث والخامس) وقد تولت الدفاع عن احتياجات وحقوق المرأة، وتولت المسئوليات خلال الحرب مع العراق كرئيس للنساء المتطوعات (الباسيج)، وقائد باسداران في غرب إيران.

(23) Haideh Moghissi, In The eye of the storm:Women in post revolutionary Iran,Op.cit, pp: 228.

(24) Azadeh Kian, Islamic Feminism In Iran: A New Form of Subjugaation or The Emergence of Agency, Critique international Revue comparative de sciences sociales, Translated by Rundell Ethan, NO.46, op.cit, pp: 8-10; 35-36

(25)Look:

- Haleh Afshar, Women and the politics of fundamentalism in Iran"In Haleh Afshar (ed.) Women and Politics in the Third World, (UK: University of York, 1996), pp: 130- 133.

- Homa Hoodfar ,The Women's Movement in Iran: Women at the Crossroads of Secularization and Islamization , WLUML - The Women's Movement Series No.1 (Winter 1999, pp: 36- 37.

(26)) Heshmat Sadat Moinfar, Participation Of Women In Iran's Polity, Op.cit, pp:9- 10.

(27)) Azadeh Kian, Islamic Feminism In Iran , Op.cit, NO.46, op.cit,pp:10- 12.

(28)) Look:

- Alireza Asgharzadeh, Iran and the Challenge of Diversity, Op.cit, pp: 114: 116.

- فاطمة الصمادي، المرأة الإيرانية والرئاسة فاكهة السياسة المحرمة، (مركز الجزيرة للدراسات،مايو 2013م)، ص:4.

(29)Look:

- Norma Claire Moruzzi, Quiet Leadership and Pressure from Below: Women's Participation in Iranian Public Life ,middle east program occasional paper series, fall 2009, pp: 18.
- Azadh Kian, Islamic Feminism In Iran: A New Form Of Subjugation or The Emergence of Agency? (Cairn International Edition: Critique international, 2010/1 (No 46), pp:136- 137.

(30) Valentine M. Moghadam, " Islamic feminism and its discontents: toward a resolution of the debate", (signs, Vol.27, no. 4, summer 2002), pp:1139.

(31) Azadeh Kian, Women Living Under Muslim Laws,Op.cit,pp: 50.

Charles Kurzman, A Feminist Generation in Iran?, Op.cit, PP: 40-41.

(32)) Eva Patricia Rakel, Power, Islam, and Political Elite in Iran, Op.Cit, PP:109 – 110.

(33) zadeh Kian, Women Living Under Muslim Laws, Op.cit, pp: 51- 59

(34) Look:

- Taragh, in Asghar Fathi, (ed.),Iranian refugees and exiles since Khomieni, (Costa Mesa, Cal., Mazda, 1997),PP: 61- 77.

- عبده وازن، روائيات إيرانيات يكسرن جدار السجن الكبير في الداخل... وأخريات يبدعن في المنفى: https://www.independentarabia.com/node/75611

(35)) Roksana Bahramitash, Islamic Fundamentalism and Women's Economic Role: The Case of Iran, International Journal of Politics, Culture and Society, (Vol. 16, No. 4, summer 2003), pp: 230-232.

(36) Sherif Zuhur, The middle east: politics history and neonationalism, (Institute of middle eastern and Diasporic studies, 2005), pp: 255.

(37) Ziba Mir-Hosseini,The Conservative–Reformist Conflict over women's Rights in Iran, International Journal of Politics, Culture and Society,(Vol.16, No. 1,Fall 2002), PP:562 -564.

(38)) عزة جلال أحمد هاشم، "المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجًا"، مرجع سابق، ص: 326– 328

(39)Ali Akber Mahdi ,The Iranian Women's Movements , Op.cit, pp: 428.

(40) Heshmat Sadat Moinfar, Participation OF Women in Iran's Polity,(GEMC Journal, NO.4, 2011), pp: 4- 10

(41))Shahin Ayazi, Identity Crisis: Persian Iranians versus Islamic Iranians leading to 1978 Social Movement in Iran, (ISA Annual Convention. Portland, 2003) ,pp: 36- 37.

(42)) Iran e book , (London: Lonely Planet Publications, 2008), pp: 332

(43) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 336.

(44)) Ziba Mir-Hosseini, The Conservative–Reformist Conflict Over Women's Rights in Iran, International Journal of Politics, Culture and Society,(Vol. 16, No. 1, Fall 2002),pp: 554:556.

(45) Charles Kurzman, A Feminist Generation in Iran?, (Iranian Studies, volume 41, number 3, June 2008),PP: 298- 305- 320.

(46)) Look:

- Eva Patricia Rakel, Power, Islam, and Political Elite in Iran, Op.Cit, PP: 118 – 120.
- Haleh Afshar, Women and the politics of fundamentalism in Iran, Op.cit, pp:137-139.

(47)) Look:

- Matthew C.Wells,"Thermidor in the Islamic republic of Iran: The rise of Mohammed Khatami",(British journal of middle eastern studies, vol.26, No. 1,May 1999), pp. 30-31.
- Ali Gheiessari and Vali Nasr," Iran democracy debate", Middle east policy ,(vol .XI .NO.2, summer 2004), pp: 107- 109.

(48) Eva Patricia Rakel, Power, Islam, and Political Elite in Iran, Op.Cit, PP: 93: 94- 107

(49) Charles Clark, Iran, (California: Green haven press, 2002), pp: 212

MaryamPoya, "Women, Work and Islamism: Ideology and Resistance in Iran",(Zed Books, 1999), pp: 19- 20.

(50)) Look:

- Valentine M. Moghadam, " Islamic feminism and its discontents", Ibid, pp: 1140-1141

- بدر حسين شافعي، " الدور السياسي والاجتماعي للمرأة في إيران"، مجلة السياسة الدولية، صـ: 73.

(51) Shahrzad Mojab"Theorizing The Politics of 'Islamic Feminism' Feminist review No.69, Winter 2001, PP: 135.

Haleh Afshar, Women and the politics of fundamentalism in Iran,Op.cit, pp: 137-139.

(52) Look:

- Azadeh Kian, Women Living Under Muslim Laws:Women and Politics in Post-Islamist Iran: the Gender Conscious Drive to Change, British journal of middle eastern studies, (vol.24, 1997), pp: 39- 44.
- ويلفرد بوختا، من يحكم إيران، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى،2003م)، ص: 32.

(53)) Look:

- Ali Gheissari (ed.), "Contemporary Iran: Economy, Society, Politics", (Oxford university press, 2009), pp: 129.
- Azadeh Kian, Women Living Under Muslim Laws:Women and Politics in Post-Islamist Iran,Op.cit, pp: 46- 47.

(54) Ibid, pp: 46- 47.

(55) Sahrazad Mojab, Theorizing the Politics of 'Islamic Feminism,Op.cit, PP. 336 – 339.

(56) انظر:

- د.محمد السعيد عبد المؤمن، " انتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران"، مرجع سابق، صـ: 93
- Haleh Afshar," Women and the politics of fundamentalism in Iran",, Op.cit, pp: 138.

(57) Roksana Bahramitash,"Revolution, Islamization, and Women's Employment in Iran", Op.cit, pp: 237: 240.

(71) عزة جلال أحمد هاشم،"المشاركة السياسية للمرأة:خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجًا"، مرجع سابق، ص: 224-226.

(59) انظر:

- محمد خاتمي، بين موج المشهد الثقافي في إيران مخاوف وآمال (بيروت : دار الجديد 1997م) ص ص: 73-74.

- التقرير الاستراتيجي الإيراني 1997، عام 1998، صـ: 58–59– 62.

(60) محمد خاتمي، حوار الحضارات، ترجمة سرمد الطائي،(بيروت، دمشق: دار الفكر 2002م)، ص ص .: 32–33.

(61))Andrea De La Camara, Women's Right In Iran: During The Years Of The Shah, Ayatollh Khomeini and Khamenei, (University of Central Florida Orlando, Fall 2012), pp:52- 53.

(62)) Ziba Mir-Hosseini, The Conservative–Reformist Conflict Over Women's Rights in Iran, op.cit, pp: 550- 556

(63) Ali Mohammadi (ed.), Iran encountering globalization: Problems and Prospects 1st Edition, (London: Routledge, 2003), pp: 213.

(64) Said Amir Arjomand, The Reform Movment And The Debate On Modernity And Tradition In Contemporary Iran, International Journal of Middle East Studies, November 2002 , pp. 719-731.

(65)) Afsaneh Najmabadi, "Reading: And Enjoying: 'Wiles of Women' Stories as a Feminist,"Iranian Studies", 32, (no. 2 ,Spring 1999), PP:66-67.

(66) التقرير الاستراتيجي الإيراني 1997، مرجع سابق، ص ص: 59–60.

(67)) أحمد السيد النجار، " دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران"، مرجع سابق، ص:339.

68) Look:)

- Patrick Clawson and Michael Rubin, " Eternal Iran; Continuity and chaos",(USA: Palgrave Macmillan, 2005), pp:128 -129.
- Monte Plamer, "The politics of the middle east", (USA: Cengage Learning Inc, 2006), pp: 375.

(69) Homa Hoodfar a & Shadi Sadr ,Islamic Politics and Women's Quest for Gender Equality in Iran, Op.cit, pp: 885–903.

(70)) فاطمة الصمادي، المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة، مرجع سابق، ص: 4–5.

(71) Look:

- Valentine M. Moghadam, Women in the Islamic Republic of Iran: Legal Status, Social Positions, and Collective Action, Op.cit, pp: 238 – 240.
- Heshmat Sadat Moinfar, Participation Of Women In Iran's Polity, Op.cit, PP: 11-12.

((72 أحمد السيد النجار، "دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران"، مرجع سابق، صص:320– 330.

(73) Haleh Afshar,"Women and the politics of fundamentalism in Iran,op.cit,pp:140- 142.

(74) Look:

- Andrea De La Camara, Women's Right In Iran: During The Years Of The Shah, Ayatollh Khomeini, AND Khamenei, ", Op.cit, pp:45- 51.
- أحمد السيد النجار، دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران"، مرجع سابق، صص: 326- 327.

(75) Azadeh Kian, Islamic Feminism In Iran: A New Form Of Subjugation Or The Emergence Of Agency?Op.cit, pp: 14.

(76) د.فاطمة حافظ، الحركة النسوية الإيرانية :سياقات التحديث والأسلمة، (مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الثامن، سبتمبر 2018م)، ص: 77.

((77 فاطمة الصمادي، المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة، مرجع سابق، ص:6- 7.

(78) Look:

- Homa Hoodfar a & Shadi Sadr ,Islamic Politics and Women's Quest for Gender Equality in Iran ,(Third World Quarterly, Vol. 31, No. 6, 2010,) pp: 898.
- Roksana Bahramitash, Revolution, Islamization, and Women's Employment in Iran, Op.cit, pp: 237.

(79) انظر:

- محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية،(بيروت: دار الجديد، 1999م)، صص: 243- 244.
- Reza J. Poudeh, M. Reza Shirvani, Issues and Paradoxes in the Development of Iranian National Cinema: An Overview (Iranian Studies, 41.3 (2008), PP: 323–341.

(80)) Look:

- Andrea De La Camara, Women's Right In Iran: During The Years Of The Shah, Ayatollh Khomeini, AND Khamenei, Opcit, pp:36-37.
- Ramesh Sepehrrad, "The Rule of Women in Iran, New Popular Revolution", (The Brown Journal of World Affairs,winter/ spring 2003) ,p.p.220-228.
- Ramesh Sepehrrad, "The Rule of Women in Iran, New Popular Revolution", (The Brown Journal of World Affairs,winter/ spring 2003) ,p.p.220-228.

(81)) Ali Gheissari (ed.), "Contemporary Iran: Economy, Society, Politics", (Oxford university press, 2009), pp:10.

(82) Look:

- Homa Hoodfar & Shadi Sadr ,Islamic Politics and Women's Quest for Gender Equality in Iran, Op.cit, pp: 896- 897.
- عزة جلال أحمد هاشم، "المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجًا، مرجع سابق، ص ص: 234–235 254 –255.

(83) Alireza Asgharzadeh, Iran and the Challenge of Diversity: Islamic Fundamentalism, Aryanist Racism, and Democratic Struggles", (New York: Palgrave Macmillan™, 2007), PP: 111: 113- 236.

(84) عزة جلال أحمد هاشم، المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجًا، مرجع سابق، ص: 239.

(85)Hammed Shahidian, " Women in Iran: Emerging voices in the women's movement", (London: Greenwood press, 2002), Op.cit ,pp: 71- 97.

(86) عزة جلال أحمد هاشم، " المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، صص: 240– 244.

(87) أحمد السيد النجار،" دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران"، مرجع سابق، ص: 324

(88) Nikki R. Keddie, Women in Iran Since 1979- 2000, Social research, Vol.67, No.2, summer 2000, pp:419- 421.

(89) Valentine M. Moghadam, Women in the Islamic Republic of Iran: Legal Status, Social Positions, and Collective Action, Op.cit, pp:244- 245.

(90) Azadeh Kian, Islamic Feminism In Iran: A New Form Of Subjugation Or The Emergence Of Agency?, Op.cit, pp: 16- 17.

(91) Nikki R.Keddie, Modern Iran: Roots and results of revolution, (New Haven :Yale University Press,2006), pp:279- 280.

(92)محمود حمدي أبو القاسم، العائلة والدين والسياسة في إيران، مرجع سابق، ص: 19: 24.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 82
December 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-eighth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233